نموذج ترخيص

أنا الطالب : عمر حامد عبدالله القضاة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الاستثمار في الاردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عمر القضاة

التوقيـــــع:

التاريـــخ: ١٥/ ١٢/ ٢٠١٥م

أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإستثمار في الأردن

إعداد

عمر حامد القضاة

المشرف

الدكتور علاء الدين الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها **"أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإستثمارفي الأردن"** وأجيزت بتاريخ 2015/12/3.

أعضاءلجنةالمناقشة	**التوقيع**
الدكتور علاء الدين عوض الطراونة(مشرفاً) أستاذ مساعد- اقتصاد كلي ومالي	....
الدكتور خوله علي عبدالله سبيتان،عضواً أستاذ مساعد- اقتصاد دولي ومالية	....
الدكتور غازي ابراهيم العساف ،عضواً أستاذ مساعد- اقتصاد قياسي تطبيقي	....
الدكتور سامر علي عبدالهادي أستاذ مساعد- اقتصاد تمويل دولي جامعة البتراء	....

الإهداء

إلى والدي الذي خطا بي سفر الحياة متقداً وضاءً ...

إلى والدتي التي علمتني أبجديات الحياة ...

إلى أخواتي الفاضلات ... وإخواني الأعزاء ... الأوفياء ... الأجلاء ...

إلى من قدّموا لي مشاعل العلم والمعرفة صافية نقية في شتى مراحل العلم ... أساتذتي الكرام

إلى حملة لواء العلم والمعتزين برسالته ...

إلى جيل روّاد الغد المشرق والمستقبل المأمول ...

إلى الشباب الأوفياء لعقيدتهم ... ووطنهم ... وأمتهم ...

إلى صرح الأردن العلمي، منبت الرجال والأساتذة الأفذاذ، وصانع كل قائد جدير وعالم قدير، زهرة الأردن وشمسه وضياءه ... الجامعة الأردنية الموقرة.

أهدي هذا الجهد والعمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله على ما أنعم، والشكر له على ما أولى، والصلاة والسلام على جميع رسله وأنبيائه، دعاة الهدى ومصابيح الرشاد، لا يسعني بعد أن اكتملت الصورة، وخرجت هذه الدراسة الى حيّز الوجود، إلا أن اتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى الدكتور علاء الدين الطراونة، المشرف على هذه الرسالة؛ لما بذله من جهد جاد ومتواصل، ولما قدمه من توجيهات قيّمه، وأراءٍ سديدة، وأفكار مثرية في جميع مراحل الدراسة، وحيثما اقتضت الضرورة. كما لا يسعني إلا أن اتقدم بعميق شكري وتقديري للأساتذه الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الذين تلطفوا بقبول مراجعة هذه الرسالة، والمشاركة في مناقشتها وإثرائها.

وأتقدّم بالشكر الجزيل للزملاء والمسؤولين في بنك الإسكان الموقر، ودائرة الجمارك الأردنية لما قدموه لي من تعاون ومساعدة وتوجيه ودعم واهتمام إلى أن اكتملت الرسالة نضجاً.

وأخيراً، أكرر الشكر والإمتنان لكل من ساهم في إبراز هذه الرسالة إلى حيّز الوجود، خاصاً بالذكر الزملاء والزميلات في مراحل الدراسة والعمل في الدوائر الحكومية.

الباحث

عمر حامد القضاة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمـــة الأشكـــال

قائمـــة الاختصــارات

الرقم		الاختصار
1	International Organization for Migration	IOM
2	United Nations High Commissioner for Refugees	UNHCR
3	United Nations Research Institute For Social Development	UNRISD

قائمة المــــلاحق

أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإستثمار في الأردن

إعداد

عمر القضاة

المشرف

الدكتور علاء الدين الطراونة

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والمتغيرات الاقتصادية الكلية على الإستثمار في الأردن، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1976-2014). وخلصت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات الاقتصادية المستخدمة غير ساكنة عند المستوى، وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، فتم إجراء اختبار التكامل المشترك، وبناء نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بينها. حيث أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بأن هنالك على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فبينت نتائج متجه تصحيح الخطأ بأن قيمة معامل سرعة التعديل في معادلة الإستثمار (-0.84) سالباً ومعنوياً للتكامل المشترك الأول، مما يؤكّد وجود علاقة توازنية سببية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة والإستثمار في الأردن. ويبين معامل سرعة التعديل أن 84% من الاختلالات في النموذج تتعدل خلال فترة عام تقريباً والتالي فسرعة التعديل عالية وذلك للرجوع الى التوازن. في حين جاء معامل سرعة التعديل للتكامل المشترك الثاني سالباً ولكنه غير معنوي بين المتغيرات الاقتصادية والتحويلات. مما يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التحويلات والمتغيرات الاقتصادية الاخرى.

وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة. وأمّا العلاقات السببية فكانت تبادلية ما بين الإستثمار وتسهيلات الانشاءات، واحادية الاتجاه من التحويلات إلى تسهيلات الانشاءات، مع عدم وجود علاقات تبادلية بين (التحويلات والإستثمار). أما تحليل مكونات التباين، فجاءت القوة التفسيرية لتسهيلات الإنشاءات (42.3%) الامر الذي يشير قوة تأثير وعلاقة تسهيلات الإنشاءات مع الإستثمار (التكوين الرأسمالي).

الفصل الأول

الإِطار العام للدراسة

(1-1) المقدمــــــــة

(1-2) مشكلة الدراسة

(1-3) أهمية الدراسة

(1-4) أهداف الدراسة

(1-5) فرضيات الدراسة

(1-6) منـهجية الدراسة

(1-7) ما يميز هذه الدراسة

(1-1) المقدمـــــــة :

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابة الكريم { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ} [1] بينت الآية الكريمة أن من نعم الله تعالى أنه ذلل الارض للنّاس لتسهيل التنقل والسفر، سعياً وطلباً للرزق. وازداد الإهتمام العالمي بقضايا التنقل والهجرة بإشكالاتها المختلفة؛ نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين في السنوات الأخيرة، وتفاقم حركتهم بأشكالها القانونية وغير القانونية؛ لإظهار الأدوار الإيجابية للمهاجرين والمغتربين في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية في بلدان الأصل كما في بلدان المهجر، كما تنامى الحديث عمّا ينتج عن حركات الهجرة من فرص تواصل حضارية وثقافية بين ثقافة المهاجر أو المغترب والثقافة المستقبلة له (المنظمة الدولية للهجرة وإدارة المغتربين العرب، 2011).

وأصبحت الهجرة الدولية بحثاً عن العمل تشكل جانبًا مهماً من جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، ففي تقدير لعام (2010) أظهر أن نحو (215) مليون شخص يعملون ويعيشون خارج بلادهم، وتحدث الهجرة بسبب صعوبة الحصول على فرصٍ للعمل المناسب في البلد الأصل، والحروب والاضطهاد، وتعتبر هجرة اليد العاملة محركًا للنمو والتنمية لجميع الأطراف المعنية فيها، ففي بلدان المقصد تعمل الهجرة على تجديد شباب القوى العاملة، وتحسين الجدوى الاقتصادية للقطاعات التقليدية كالزراعة، ومواجهة الطلب على العمالة الماهرة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية، وأمّا في بلدان الأصل فإن المساهمات الإيجابية للعمال المهاجرين تنعكس في تدفق التحويلات، ونقل الإستثمارات، وزيادة الأعمال التجارية فيها (IOM ,2015).

وتعتبر الهجرة والتنمية أكثر ترابطاً فى العقود الأخيرة، حيث تشكل التحويلات المالية نسبةً كبيرةً من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة، وتشكل نسبة أكبر من أرباحهم من العملة الأجنبية. وتساهم الهجرة فى تخفيف الضغط على أسواق العمل المحلية، من خلال توفير فرص عمل بالإضافة إلى التدريب والتعليم. وتعتبر بمثابة آلية لنقل الأفكار والمعرفة والثقافة (IOM ,2015).

وتحويلات المهاجرين والمغتربين متنوعة الأشكال، ومتعددة المصادر، ومتفاوته في الحجم، من خلال قنوات رسمية كالبنوك، ومراكز الصرافة، والمراكز البريدية، وقنوات غير رسمية متمثلة بالمعاملات النقدية التي يُدخِل بمقتضاها المهاجر أمواله الى البلد دون التصريح عن الكميات التي احضرها كأن يرسلها مع الاصدقاء. وتعتبر التحويلات مصدراً مهماً من مصادر التغلّب على مصاعب الحياة، وتحقيق الرفاه، والحصول على التجهيزات الكمالية في ظل ارتفاع اسعار تلك المواد بالبلد الأصل، بحيث يظهر وبشكل ملحوظ انعكاس التحويلات على مستوى

---

[1] القرآن الكريم - سورة الملك الاية رقم 15.

معيشة أسر المهاجرين والمغتربين، ونسق اقتنائهم للتجهيزات المنزلية (المنظمة الدولية للهجرة وإدارة المغتربين العرب، 2011).

وقد تطورت النظرة للمهاجر أو المغترب لتتجاوز مسألة التحويلات، فأصبح ينظر إليه كأحد عناصر التغيير في البلد الأصل، من خلال مساهماته بخبرته في دعم جهود الانطلاق الاقتصادي والتطور السياسي، ويعود ذلك أن أغلب المهاجرين يمضون فترة طويلة في مجتمعات متقدمة علمياً وسياسياً وتكنولوجياً (المنظمة الدولية للهجرة وإدارة المغتربين العرب، 2011).

وبيَّنت بعض الدراسات تفضيل المهاجرين بالإحتفاظ بجزء من مدخراتهم على شكل نقد وودائع لدى البنوك، واستثمار جزء آخر في شراء الوحدات السكنية أو الاراضي العقارية؛ للإحتفاظ بها كإدخار مستقبلي قد ترتفع قيمته مستقبلاً، أو البناء عليها في مرحلة لاحقة (2007 .(UNRISD,

كما وجرت العادة ان تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة واعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة لقيام الأنشطة الاقتصادية، والتي يستحيل بدونها ممارسة معظم الانشطة الاقتصادية، كالطرق والموانىء والمطارات وغيرها. ويعتبر الانفاق الإستثماري لاسيما في مجال البنية التحتية، أحد الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومات، حيث تؤثر جودة البنية التحتية المادية في مستوى انتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمار(برناردين وآخرون، 2007).

وتساعد التحويلات في دعم ميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمتها لعام 2014 إلى البلدان النامية 435 مليار دولار، منها 49 مليار دولار قيمة تحويلات المغتربين العرب إلى بلدانهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أن تصل هذه التحويلات لغاية 58 مليار دولار في العام 2017. وشكلت قيمة تحويلات الأردنين العاملين في الخارج ما قيمته (3.8) مليار دولار للعام 2014. حيث احتل الأردن الترتيب الرابع لمستقبلي التحويلات على مستوى منطقة الشرق الأوسط والترتيب الثاني كنسبة مساهمة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2015).

(1-2) مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معالجة موضوع أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإستثمار في الأردن، ليتم بناء نموذج اقتصادي يدخل فيه متغير تحويلات العاملين مع متغيرات اقتصادية أخرى، لبيان الأثر على الإستثمار في الأردن، وذلك لمحاولة الاجابة عن الاسئلة الآتية:

- هل تنعكس تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إيجابياً على الإستثمار في الأردن ؟

- ما شكل العلاقة بين تحويلات العاملين في الخارج والإستثمار في الأردن؟
- ما شكل العلاقة بين تحويلات العاملين في الخارج والإستثمار في قطاع الانشاءات في الأردن؟

(1-3) أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأسباب الآتية:

- تسلط الدراسة الضوء على أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإستثمار في الأردن؛ خاصة أنّ الأردن يعتبر بلدً نامٍ محدودُ الموارد، بالإضافة لإحتلال الأردن للمرتبة الثانية بنسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي بين دول المنطقة خلال العام 2013.
- تعطي الدراسة مؤشراً عن مدى أهمية العناية بالقوانين والأنظمة والسياسات التي من شأنها أن توفر بيئة مناسبة لجلب الإستثمارات إلى الأردن.
- اعطاء مؤشر حول مدى الاهتمام بالتسهيلات المصرفية الممنوحة لقطاع الإنشاءات
- تعطي مؤشراً عن مدى أهمية العناية بالأفراد من تعليم وتدريب لاكسابهم الخبرات والمهارات ليكونوا قادرين على العمل في أسواق العمل الخارجية .
- تعطي موشراً لأهمية العناية بالعلاقات السياسية ما بين الأردن ودول المنطقة، والمحافظة عليها لفتح اسواق تلك الدول للعمالة الأردنية.

(1-4) أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقدير العلاقة بين تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وبين الإستثمار في الأردن خلال الفترة الزمنية (1976-2014)، ولمعرفة ذلك وأسوة ببعض الدراسات فسيتم تحليل هذه البيانات وتقييم العلاقة من خلال المعادلات القياسية الاحصائية للفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، واتخاذ إجراءات من شأنها التأكد من استقرارية البيانات، وضمان مصداقية النتائج ، كما تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف اخرى اضافية :

- التعرّف على التحويلات بشكل دقيق وعلاقتها بالإستثمار والاقتصاد الأردني.
- التعرّف على أثر التحويلات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن.
- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التحويلات وبين كل من الإستثمار، والتسهيلات المصرفية الممنوحة لقطاع الإنشاءات، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين متغيرات الدراسة ككل.

(5-1) فرضيات الدراسة:

بُنيت هذه الدراسة على فرضية نابعة من العلاقة بين تحويلات الأردنيين العاملين خارج الأردن والإستثمار في الأردن، حيث ينطوي تحت هذه العلاقة الفرضيات التالية:

- ❖ يوجد أثر بين تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والإستثمار في الأردن.
- ❖ يوجد أثر بين تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والإستثمار في قطاع الإنشاءات في الأردن.

(6-1) منهجية الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على التحليل الوصفي والتحليل الاحصائي القياسي، وبالنسبة للتحليل الوصفي سوف يطبق على تحليل مؤشرات رئيسة لمتغيرات الدراسة وسيكون الأسلوب القياسي في هذه الدراسة هو تحليل السلاسل الزمنية وباستخدام النماذج القياسية المناسبة، حيث ستندرج المتغيرات تحت المعادلة التالية :

$$I_n = F\,(R_s, L_c, G_{.p.c})\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :-

1) I_n: التكوين الرأسمالي (الإستثمار)

2) R_s: تحويلات العاملين.

3) $L_{.c}$: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي لقطاع الإنشاءات.

4) $G_{.p.c}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولغرض اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة، ولتحليل بيانات الدراسة، سيتم استخدام البرنامج الإحصائي E-Views، وإجراء الاختبارات القياسية الضرورية من أجل هذا الغرض.

(7-1) ما يميز هذه الدراسة:

هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تتناول موضوع أثر التحويلات العاملين في الخارج على الاستثمار في الاردن، وعلاقتها بالاستثمار بقطاع الانشاءات، حيث أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تتسم بقلتها – حسب علم الباحث – بحيث لم تتوفر الدراسات الكافية والمتعلقة بالاردن، كما تم الإحاطة بالجوانب والآثار الاجتماعية والإقتصادية للتحويلات. بالإضافة إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة حول الاردن تتسم بحداثتها للفترة (1976–2014)، مع استخدام النموذج القياسي الملائم لهذه البيانات.

الفصل الثاني
الاطار النظري للتحويلات والدراسات السابقة

(2-1) مقدمـــــة

(2-2) مفهوم التحويلات

(2-3) مكونات التحويلات

(2-4) أنواع التحويلات

(2-5)أهمية التحويلات

(2-6) استخدامات التحويلات

(2-7) الاتجاهات والتغييرات في التحويلات

(2-8) العوامل التي أثرت على الهجرة وتدفق التحويلات

(2-9) قنوات انتقال التحويلات

(2-10) الدراسات السابقة

(2-1) مقدمــة:

تعتبر التحويلات مصدرًا مهمًا للتنمية الاقتصادية، فهي تؤثر على الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي والإستثمار في الدول المستقبلة لها، وتعمل على تحسين الرفاه للأسر بتأمين دخل مناسب لها، وتخفيض نسبة الفقر وتزيد من المدخرات. وهي تتدفق في الغالب من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان ذات الدخل المنخفض (صندوق النقد الدولي، 2009). وتزداد اهميتها بقدر توظيفها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويتوقف الأمر على مدى قدرة آليات وقنوات الإستثمار في تقديم التسهيلات الإستثمارية لاستقطاب هذه التحويلات وتوظيفها في مشاريع لإيجاد فرص عمل للأفراد وتحسين الاقتصاد بشكل عام لدى البلد الأصل (المنظمة الدولية للهجرة و إدارة المغتربين العرب، 2011) .

يناقش هذا الفصل مفهوم التحويلات من قبل بعض الدراسات التي اهتمت بها كصندوق النقد الدولي، ومكوناتها وأنواعها، مع بيان الأهمية منها، وأثرها على الأسر المستفيدة منها، وعلى اقتصاد الدول المستقبلة لها، وتم توضيح طرق استخدامها من قبل المستفيدين منها، ثم بيان الاتجاهات والتغييرات التي تحدث فيها، وتوضيح للعوامل التي أثرت على الهجرة، والتي تؤثر على تدفق التحويلات، واختتم الباحث هذا الفصل بالدراسات السابقة.

(2-2) مفهوم التحويلات:

تناولت الدراسات العديد من التعريفات للتحويلات، فجاء تعريفها من صندوق النقد الدولي على أنها " تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين، وعاملين مقيمين خارج بلدانهم الأصل لفترة سنة أو أكثر، بحيث تذهب إلى أشخاص – على الاغلب تكون أسرهم – في بلدانهم الأصل. وأما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة - أي غير مقيمين في دول المهجر - فإن تحويلاتهم تمثل دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة في بلدانهم الأصل" (صندوق النقد الدولي، 2009). وعرفها كل من Adams and Cuecuecha (2010)؛ بأنها الأموال والسلع التي يتم إرسالها من قبل العمال المهاجرين الذين يعملون خارج مجتمعاتهم إلى أسرهم في بلدانهم الأصل.

وعرفها البنوي وأبو الشعر (1982)، بأنها جزء لم يتم إنفاقه من دخل العاملين في الخارج، والذي يتم تحويله إلى بلدانهم الأصل، فتمثل بذلك مردود لبلدانهم من خلال الإستثمار في رأس المال البشري. كما عرّفها عبد الفضيل (1981)، بأنها جزء من دخل العاملين الحاصلين عليه في الخارج والمحول إلى ذويهم في بلدانهم الأصل .

ومن التعريفات السابقة فإنه يمكن استخلاص تعريف للتحويلات بأنها الأصول المالية للأفراد المتواجدين خارج بلدانهم الأصل - سواء أكانوا مهاجرين أم عاملين – والمرسله إلى أسرهم أو لأفراد تربطهم علاقات فيما بينهم في بلدانهم الأصل.

(3-2) مكونات التحويلات :

عملت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تحديد مكونات للتحويلات، وهي كما يحددها صندوق النقد الدولي (2008):

1.) تحويلات العاملين (Worker's Remittances) :

وتتضمن التحويلات الجارية من الأفراد العاملين في الخارج، وبحيث ترسل إلى أفراد تربطهم علاقات بهم في بلدانهم الأصل، وبحيث تسجل في حساب التحويلات الجارية.

2.) تعويضات العاملين (Compensation of Employee):

وتتضمن تعويضات الأجور والرواتب، وغيرها من المنافع التي يجنيها الأفراد لقاء عملهم في غير بلدانهم الأصل لانجاز عمل ما، وهي مكون من حساب الدخل. حيث يدخل حساب الدخل وحساب التحويلات الجارية ضمن الحساب الجاري .

3.) تحويلات المهاجرين (Migrants Transfers) :

تمثل تدفق السلع والأموال نتيجة لتغيير الأفراد لأماكن إقامتهم من بلد لآخر، وهي جزء من الحساب الرأسمالي.

(4-2) أنواع التحويلات:

تتضمن تحويلات العاملين في الخارج التحويلات النقدية والتي تشمل التحويلات المالية ذات القيم بالنقد الأجنبي إلى البلدان الأصل، والتي تنقسم كما يرى الفرجاني (1988) إلى المبالغ النقدية المحولة من قبل الأفراد في الخارج بواسطة القنوات المصرفية كالقطاع المصرفي وبعملة الدولة المستقبلة لها، والمبالغ النقدية المرسلة بصحبة الأفراد عند دخولهم إلى بلدانهم الأصل.

وتذهب هذه المبالغ في الغالب إلى الأسر لتغطية النفقات العائلية، والالتزامات الشخصية والإستثمار الخاص، ومن الممكن أن يذهب جزء من هذه المبالغ إلى الادخار في القطاع المصرفي سواء كان بالعملة الاجنبية أو بالعملة المحلية.

التحويلات العينية والتي تمثل التحويلات على شكل سلع، وتكون مرافقة للأفراد عند عودتهم إلى بلدانهم الأصل، من خلال الشحن أو البريد، كالأجهزة الكهربائية والأثاث وغيرها.

(5-2) أهمية التحويلات:

ناقشت العديد من الدراسات والأبحاث أهمية التحويلات وأثرها على الاقتصادات المستقبلة لها حيث تعتبر مصدراً رئيسًا لتدفقات الموارد الخارجية إلى البلدان النامية، فهي تتفوق كثيراً على المساعدات الإنمائية الرسمية، وعلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وهي أقل تقلباً من تدفقات المعونات الرسمية، وأكبر أو تساوي احتياطيات النقد الأجنبي في العديد من البلدان الصغيرة وحتى في الأسواق الناشئة (البنك الدولي، 2015).

وتدفق التحويلات لها تأثير على النمو في ثلاث جوانب بحسب دراسة Barajas and others (2009)؛ الأول من خلال تعزيز معدل تراكم رأس المال، حيث تؤدي التحويلات المالية إلى زيادة معدل رأس المال المادي والبشري، وتخفيض تكلفة رأس المال في البلد المتلقي مما يؤدي إلى استقرار هذا الاقتصاد والحد من التقلبات. والثاني يتعلق بالتغير الناتج في نمو قوة العمل، فقد يكون للتحويلات المالية تأثير سلبي على مشاركة القوى العاملة بأن يتم استبدال دخل العمل بالدخل المتحصل من التحويلات. والثالث أن التحويلات تؤثر على كفاءة الإستثمار عن طريق التأثير في نمو اجمالي انتاجية العنصر الإنتاجي.

وتعتبر كل وحدة من العملة المحولة من الفرد المهاجر ذات قيمة في بلده الأصل، وإذا كان لديه استثمارات في كلا البلدين مع وجود خطط للعودة مستقبلاً إلى بلده الأصل، ستكون الاستفادة في زيادة الإستثمار في البلد الأصل، ومن الممكن أن يعمل المهاجر على زيادة قيمة التحويلات لتستفيد الأسرة منها بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، تصبح الأسرة قادرة على إرسال أبنائها إلى مدارس أفضل من خلال الاموال الحاصلة عليها من التحويلات (Ruiz and Vargas-Silva , 2009).

أصبحت تحويلات العاملين مصدرًا بارزًا من مصادر التمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية، وهي أكثر استقراراً من رؤوس الأموال الخاصة. وغالباً ما تُستثمر التحويلات من قبل المستفيدين منها في البلدان ذات السياسات الاقتصادية المناسبة، حيث تشجع هذه السياسات في استخدام التحويلات في الإستثمار. وكنسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي فان التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض أكبر من البلدان متوسطة الدخل. (Ratha , 2005).

وتساهم التحويلات بشكل مباشرة في النمو الاقتصادي، وإذا كان الهدف من التحويلات هو تحقيق الإستثمار، فإن ذلك يعتمد على السياسات الاقتصادية الوطنية، وضمان وجود بيئة سياسية واقتصادية مستقرة مواتية لقيام العمل التجاري في بلد المهاجرين "الأصل" (ÎNCALŢĂRĂU and MAHA , 2012).

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منطقة منشأ في النمط الحالي للهجرة العالمية. وتمثل نسبة المغتربين من سكانها 5.3%، وهى أعلى نسبة مغتربين في العالم وفقاً لإحصاءات البنك الدولي (2010). والعديد من هؤلاء المغتربين حققوا نجاحاً مهنياً، واقتصادياً كبيراً، كونهم يقطنون في مناطق أكثر تقدماً مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ونتيجة لوجود تنوع كبير في فرص العمل فإن ذلك يُحفِّز أفراد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للانتقال، والعمل في الغربة، بحيث يساهمون في دعم بلدانهم من خلال الإنفاق على أسرهم، أو بسبب انتمائهم لبلدانهم، أو رغبتهم في رؤية تغيير سياسي في بلدانهم، أو رغبتهم في جني المال عن طريق الإستثمار، أو المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم (المنظمة الدولية للهجرة وإدارة المغتربين العرب، 2011).

تساهم العمالة العربية بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلة لتحويلات العاملين، من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والإستثمار الخاص، وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل، كما أنها ساهمت أيضاً في الدول المرسلة للتحويلات حيث استفادت من القيمة المضافة من العمالة العربية للناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في تنشيط الاستهلاك والإستثمار المحلي فيها (صندوق النقد العربي، 2005).

ولهذه التحويلات آثاراً إنمائية وإيجابية مهمة على بلدان الأصل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن نقص المعرفة أو البنية الأساسية المناسبة لم تمكن العديد من المغتربين من المشاركة فخفضّت من المساهمات التي يمكن أن يقدموها لبلدانهم (المنظمة الدولية للهجرة وإدارة المغتربين العرب، 2011).

للتحويلات دورٌ مهمٌ في البلدان العربية المرسلة للتحويلات والبلدان المستقبلة لها على حد سواء، حيث تشمل المنطقة العربية دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات وبعضها يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه، ومن حيث العدد تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة لتحويلات العاملين، أما من حيث قيمة تحويلات العاملين فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة لتحويلات العاملين في الخارج (صندوق النقد العربي، 2005).

(2-6) استخدامات التحويلات:

تستخدم الأموال المحولة للأسر في تغطية احتياجاتها، سواء كان ذلك في الاستهلاك أو الإستثمار أو سداد الديون أو تغطية النفقات، وتمثل التحويلات فائدة لا تقبل الجدل على مستوى الاقتصاد الجزئي، فهي قادرة على تلبية الاحتياجات المنزلية بشكل مباشر. وتشكل الهجرة حلاً جذاباً لتحقيق مستوى معين من المدخرات من أجل الإستثمار. خاصة في البلدان التي تواجه فيها

الأسر الفقيرة صعوبات في الحصول على القروض أو غيرها من التسهيلات الاجتماعية (Taylor, 2006).

استخدام التحويلات يكون على مراحل ضمن دورة الهجرة، ففي البداية يتكيف المهاجر في بلد المقصد، وتكون التحويلات المالية العاجلة للأسرة لتغطية النفقات التي كانت سبب الانتقال ثم إيجاد الوظيفة المستقرة، وزيادة الإنفاق لضمان حياة كريمة. وفي المرحلة اللاحقة واعتماداً على مستوى الدخل من الممكن أن تستثمر الأسرة في الأنشطة التجارية، وقد تستمر هذه الإستثمارات عند عودة المهاجرين في حالة كان الادخار والدخل، أو المشاريع التجارية تحقق مردودًا ماليًا لهم (De Haas, 2007).

تستخدم التحويلات حسب الأولويات فالأشخاص هم من يقرروا الغاية منها، فالشباب يوفروا المال لتنظيم زواجهم، وفي حالة كانوا متزوجين يكون التوجه لشراء الأراضي أو السكن أو المصاريف الأخرى كالمتعلقة بتعليم الأطفال. مع التركيز على مشاريعهم الخاصة (Conway and Cohen,1998).

تساهم التحويلات بشكل خاص في زيادة الإستثمار في البلدان ذات النظم المالية غير المتطورة والتي يوجد فيها صعوبة في الحصول على رأس المال، ومع تطور النظام المالي فإن المزيد من الإستثمارات تحصل في السوق المالية المحلية. لكن التحويلات من الممكن أن تذهب نحو قنوات غير منتجة فتكون تدفقاتها ليس شرطاً كافيا لإنجاز الإستثمارات، حيث يتطلب لتوجيه التحويلات المالية إلى الاستثمارات وجود بيئة مناسبة لها في دولة الأصل. كما وتحتاج التحويلات أن تكون ذات قيمة مرتفعة بما يكفي لتغطية التكاليف اللازمة في الحياة والعمل على ادخار المال (Giuliano and Ruiz-Arranz ,2005).

والتحويلات قد تتأثر في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في بلد الأصل مقابل سعر الفائدة للبلد المضيف إلى زيادة العائد للاستثمار في بلد الأصل، ويمكن أن يكون لها تأثيرات متناقضة على تدفقات التحويلات، حيث يمكن ان يشجع ارتفاع أسعار الفائدة في بلد الأصل المزيد من التحويلات لأغراض الإستثمار، ومن الممكن أن يثبّط العائد الإضافي على الإستثمارات القائمة في بلد الأصل تدفق التحويلات، وتشجيع الاستهلاك في البلد المضيف (Ruiz and Vargas-Silva, 2009) .

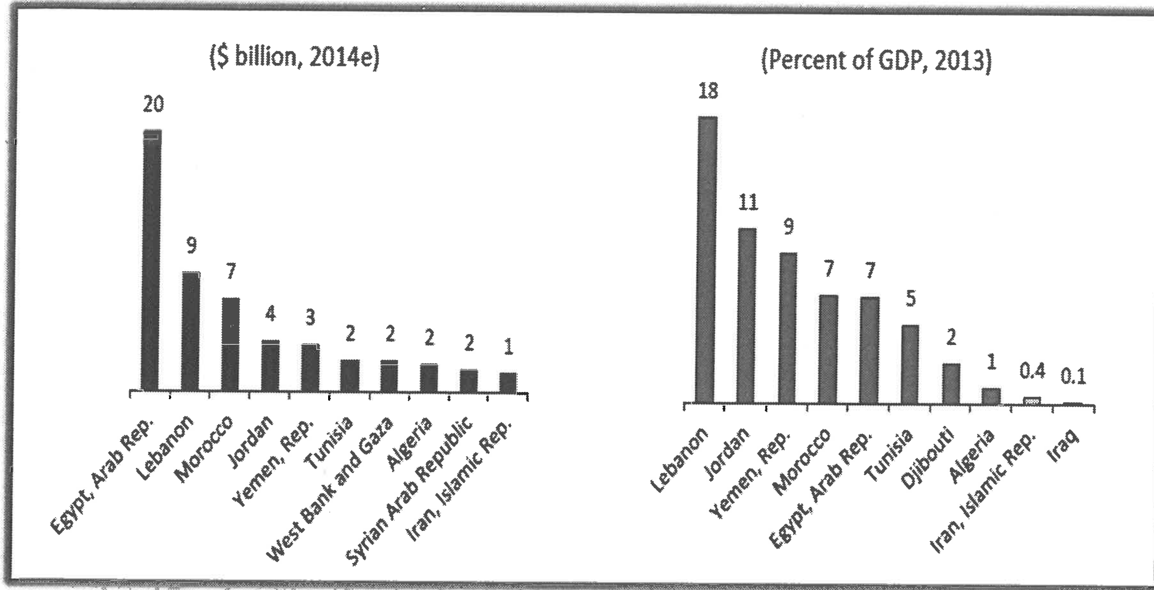
(2-7) الاتجاهات والتغييرات في التحويلات:

نمت التحويلات بشكل كبير بين مناطق العالم خلال العام 2014، و كانت معدلات النمو متقلبة للغاية خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية، وتقدّر نسبة ارتفاع التحويلات المالية لمناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بأكثر من (7.5%)

خلال 2014، بعد أن كانت هذه المناطق قد شهدت في الاونة الأخيرة الركود في تدفقات التحويلات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ عام 2012، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2013، و يقدر معدّل انخفاض التحويلات بنسبة (2%) في عام 2013، حيث كان معدّل انخفاض التحويلات إلى مصر أكثر من النمو المتواضع في بقية دول المنطقة. أمّا في عام 2014 فقد نمت تحويلات العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة (8%)، وتوسعت التحويلات إلى دولتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهما (مصر ولبنان)، حيث ارتفعت التحويلات إلى مصر بنسبة 10%، و13% إلى لبنان، ويعزى الإرتفاع في هذه النسب إلى التحويلات الموجهة إلى اللاجئين السوريين وتحسن الأوضاع الاقتصادية في بلدان المقصد كالولايات المتحدة (البنك الدولي،2015).

واستمرار الانخفاض في أسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط والطويل. أمّا في المدى القصير فإن احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة وقوة المركز المالي يمكن أن تدعم الإنفاق الجاري، مما يؤدي إلى تأخير الأثر السلبي لعائدات النفط المنخفضة على العمالة المهاجرة. كما أن السياسة السعودية المتبعة في السعي لزيادة اعداد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص له أثر على عمل المهاجرين، حيث سببت هذه السياسة في رحيل حوالي 1.4 مليون عامل مغترب من السعودية منذ العام 2013. إلا أن تأثير هذا البرنامج على التحويلات في المستقبل غير مؤكد، حيث استمرت قيمة التحويلات بالارتفاع من السعودية خلال العام 2014، نتيجة لزيادة تحويلات المهاجرين بسبب مخاوفهم من هذا البرنامج، كما أن هذا البرنامج لم يوقف اصدار تأشيرات توظيف الأجانب الجدد والتي وصل عددها لـ 1.3 مليون تأشيره خلال العام 2014 (البنك الدولي، 2015).

وبشكل عام، من المتوقع أن تستمر التحويلات في النمو إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الثلاثة سنوات القادمة ولكن بوتيرة أبطأ. أمّا في منطقة المغرب العربي فمتوقع بطء نمو التحويلات في المدى القصير بسبب التطورات الاقتصادية في منطقة اليورو، من انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار، وانخفاض النمو الاقتصادي، والازمة الاقتصادية في اليونان، وارتفاع في نسبة البطاله في إسبانيا - على سبيل المثال- والتي تحتوي عدد كبير من المهاجرين. وأمّا سياسات التأميم في السعودية فإنه يشكل مخاطر انخفاض قيمة التحويلات على المدى القصير والطويل إلى بلدان المشرق العربي (مصر، الأردن واليمن) الذين يستقبلون تدفقات كبيرة من التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي (البنك الدولي، 2015).



➢ **الشكل رقم (2-1) اكبر المستقبلين للتحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث:**

1.) حجم التحويلات التي كانت متوقعة في العام 2014 بالمليار دولار.

2.) نسبة مساهمة هذه التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013.

➢ المصدر (البنك الدولي، 2015).

(2-8) العوامل والمحددات التي أثرت على الهجرة وتدفق تحويلات:

هنالك العديد من العوامل التي أثرت على الهجرة وتحويلات العاملين في الخارج كالانتعاش المتفاوت في البلدان المتقدمة والانخفاض في أسعار النفط، كذلك فان لأسعار الصرف والتشديد وضوابط الهجرة أثرها على الهجرة، بالاضافة إلى الصراعات التي تدفع الهجرة القسرية والتهجير الداخلي (البنك الدولي، 2015).

(2-8-1) الانتعاش المتفاوت في البلدان المتقدمة:

ينعكس الانتعاش الاقتصادي القوي والضعيف للبلدان المتقدمة على تدفق التحويلات المالية الى البلدان النامية، فالتحسن الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال عام 2014 رفع من حجم التحويلات الى عدد من البلدان، نتيجة الزيادة في فرص العمل في قطاع بناء المساكن وفي قطاع الخدمات، بما في ذلك الفنادق والمطاعم. ونتيجة لحدوث تباطؤ في العام 2014 في منطقة أوروبا وارتفاع معدل البطالة في بعض الدول التي تستضيف نسبة كبيرة من المهاجرين، تأثرت تدفقات التحويلات المالية الخارجة منها للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإلى بلدان المغرب العربي (البنك الدولي، 2015).

(2-8-2) الانخفاض في أسعار النفط:

لم يُظهر الانخفاض في أسعار النفط في الفترة الحالية اي إنخفاض في قيمة التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي الى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبلدان الهند وبنغلاديش وباكستان، كما انه من غيرالمؤكد على المدى الطويل ان كانت الموارد المالية الكبيرة، وخطط التطوير للبنية التحتية ستستمر في طلب العمالة المهاجرة، كما يمكن ان تنخفض قيمة التحويلات في حال استمرار انخفاض سعر النفط خلال السنوات القادمة.

وشكّل انخفاض أسعار النفط، وتأثير العقوبات الاقتصادية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الروسي في العام 2014، حيث تأثرت البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من روسيا كأرمينيا وجورجيا اللتين شهدتا انخفاضاً حاداً في تحويلات الربع الرابع من العام 2014. فانخفاض قيمة العملة الروسية مقابل الدولار، قلل من القوة الشرائية للتحويلات من روسيا إلى بلدان آسيا الوسطى. (البنك الدولي، 2015).

(2-8-3) تأثيرات أسعار الصرف:

تتأثر التحويلات بالتغيرات في أسعار الصرف، ففي دول مجلس التعاون الخليجي - والتي اغلب جميع عملاتها مرتبطة بالدولار الأمريكي- فإن انخفاض قيمة العملة مقابل الدولار في بلدان أصل المغتربين سيؤدي ذلك لزيادة قيمة التحويلات المرسلة للاستثمار. كما ان الانخفاض الأخير في قيمة اليورو مقابل الدولار أدى إلى انخفاض قيمة التحويلات بالدولار. ومثال ذلك خلال الفترة (من شهر2014/11 إلى شهر2015/1) ارتفعت التحويلات باليورو إلى المغرب بنسبة (9.6%) ولكنها انخفضت بنسبة (2.6%) بالدولار (البنك الدولي، 2015) .

(2-8-4) التشديد وضوابط الهجرة:

سبب التشديد وتغيير قوانين الهجرة في بلدان المقصد إلى تغييرات في نمط هجرة الأفراد إليها، فشهدت عدد من مناطق العالم تشديدات على الهجرة، فانخفض تدفق العمالة المهاجرة الى روسيا من آسيا الوسطى بنسبة (70%) خلال العام 2014. وانخفضت النسبة من (42%) إلى نسبة (12.5%) في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لزيادة عدد حرس الحدود، وزيادة عدد أنظمة المراقبة للحدود خلال العام 2014. وعملت الدول الأوروبية على تغيير سياسة الهجرة للحد من عبور المهاجرين عن طريق البحر (البنك الدولي، 2015).

(2-8-5) الصراعات التي تدفع الهجرة القسرية والتهجير الداخلي:

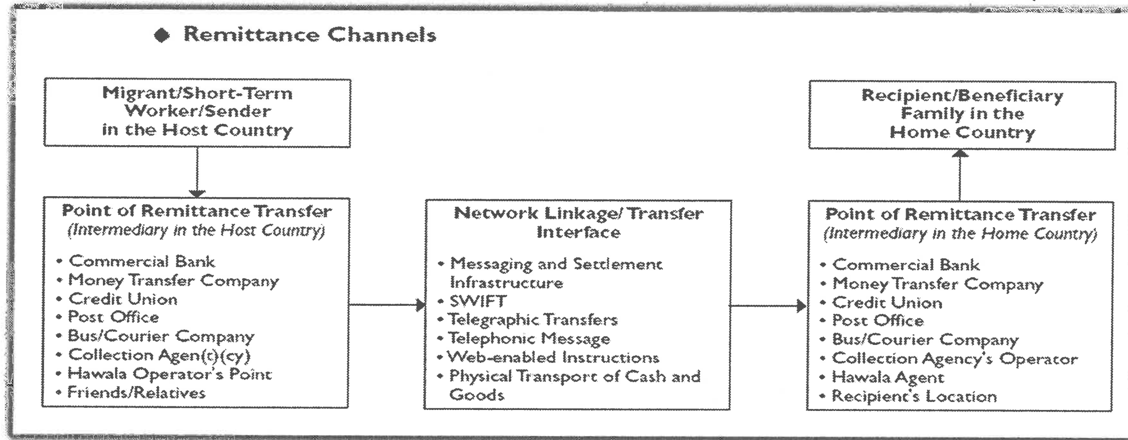
تعد الصراعات السبب الرئيسي للهجرة القسرية (الداخلية والخارجية)، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط الآن المنطقة الرئيسية لأصل اللاجئين في جميع أنحاء العالم، فارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى 3.9 مليون نسمة. وعملت الحرب الأهلية

في ليبيا على زيادة محاولات المهاجرين الهجرة عبر البحر. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR – على سبيل المثال - بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع في أوكرانيا 1.1 مليون شخص، وغير ذلك من أشكال الإقامة القانونية في البلدان المجاورة، وهنالك أيضاً العديد من مناطق العالم شهدت هجرات مماثلة نتيجة للحروب كأفغانستان ونيجريا (البنك الدولي، 2015)

(2-9) قنوات انتقال التحويلات:

تبدأ عملية التحويل من قبل المغترب أو المهاجر وفقاً للشكل (2-2) بارسال الحوالة من بلد إقامته – البلد المضيف– من خلال وسيط التحويل كالبنك، أو شركات التحويل –الصرافة- أومكتب بريد أو من خلال الأقارب والاصدقاء، ويتم استخدام وسائل للتحويل كاستخدام السويفت أو البرقيات، أو عن طريق الانترنت، لتصل الأموال المحولة إلى الوسيط المستقبل لها في بلد المغترب – البلد الأصل – كالبنك أو شركات التحويل – الصرافة- أو مكتب بريد، أو من خلال الاصدقاء ومن ثم يحصل عليها الأفراد المرسلة لهم هذه التحويلات.

➢ الشكل رقم (2-2) يُظهر قنوات ارسال وانتقال التحويلات.



➢ المصدر (صندوق النقد الدولي، 2009)

(2-10) الدراسات السابقة:

تزايد الاهتمام في الأعوام الأخيرة بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج باعتبارها إحدى أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث جاءت الدراسات لتبيّن أهمية وآثار تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصادات المستقبلة لها، فمن هذه الدراسات من اختص في بيان أثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالإستثمار، ومنها من بيّن أثرها على النمو الاقتصادي، وسيتم في هذا البند استعراض عدد من هذه الدراسات والتي تطرقت لعلاقة الإستثمار بتحويلات العاملين في الخارج والتي أكدت ان هنالك علاقة قوية وايجابية ما بين

تحويلات العاملين في الخارج والإستثمار، وبحيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى (دراسات محليه وتتسم بقلتها حسب علم الباحث، واقليمية، وعالمية).

(2-10-1) الدراسات المحلية والاقليمية:-

جاءت دراسة الغزو (2012)، لبحث (أثر تحويلات الأردنيين في الخارج على الاقتصاد الأردني) وأظهرت الدراسة وبعد تحليل البيانات للفترة الزمنية من (1990–2011) بأن التحويلات لها تأثير ايجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك الخاص، الإستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم).

أما دراسة Jouini (2015)؛ فقد تناولت "النمو الاقتصادي والتحويلات في تونس: الروابط السببية"، حيث تم بحث العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتحويلات في تونس من خلال الروابط السببية خلال الفترة الزمنية (1970-2010) ومن خلال قناتين هما " التنمية المالية والإستثمار". حيث بيّن Jouini في دراسته أن العلاقة السببية بين التحويلات والنمو الاقتصادي يتم التحقق منها من خلال هاتين القناتين، بحيث دعمت النتائج التي تم التوصل اليها الرأي القائل بأن الروابط السببية هي ذات الصلة بصانعي السياسة الاقتصادية، وبأن هنالك علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات وأدلة على مستوى المدى الطويل للعلاقة السببية أحادية الاتجاه بين معظم المتغيرات، وأما على مستوى المدى القصير فظهرت العلاقة السببية أنها ثنائية الإتجاه بين المتغيرات في كل من التنمية المالية والإستثمار في النموذج.

وفي دراسة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للباحثين Ben MIM and Ben ALI (2012)؛ بعنوان (أي القنوات التي تستطيع فيها التحويلات تحفيز النمو الاقتصادي في دول منطقة المينا؟ (منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا)) فقد خلصت بأن نمو التحويلات يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي، من خلال التأثير على الإستثمار والاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت التحويلات بدون أثر معنوي وايجابي على النمو في البلدان التي تذهب فيها التحويلات إلى الاستهلاك، في حين دعمت النتائج أن التحويلات لها أثر معنوي على النمو باتجاه الإستثمار، وأن التحويلات من الممكن ان تدعم راس المال البشري بحيث يكون أداه فعالة من خلال التحويلات لتحفيز النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة.

وجاءت دراسة لصندوق النقد العربي (2005)، عن المنطقة العربية بعنوان "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية" والتي أشارت إلى أن تدفقات تحويلات العاملين في الخارج لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشكل إحدى المصادر الرئيسية للتدفقات المالية الخارجية الواردة للدول المستقبلة لها، وأمّا بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات، وعلى الرغم من أنها تمثل بنداً هاماً في موازين مدفوعاتها، إلا أنها تعكس في المقابل ضخامة

القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأهمية إنتاجيتها في اقتصادات تلك الدول.

(2-10-2) الدراسات العالمية :

تناولت دراسة (2013) Senbeta؛ موضوع التحويلات و بعنوان " التحويلات ومصادر النمو" لبيان أثر التحويلات على النمو الاقتصادي، حيث تضمنت الدراسة 50 بلدًا نامياً، واستخدم فيها بيانات زمنية للفترة من (1970–2004)، وأظهرت نتائجها أن التحويلات لها تأثيرات متضاربة على اثنين من مصادر النمو: تراكم رأس المال، ونمو الإنتاجية. وقد ظهرت دلالة إحصائية إيجابية لتحويلات العاملين في الخارج على تراكم رأس المال، وبينت نتائج الدراسة أن تحويلات العاملين في الخارج ليس لها تأثير على نمو انتاجية العنصر الانتاجي (TFP)[2]، وبيّنت الدراسة انه بينما تعمل التحويلات على تحسين الإستثمار وتراكم رأس المال المادي، فان النقص في كفاءة تأثير نمو انتاجية العنصر الانتاجي سيجعل التأثير على النمو الاقتصادي بشكل غير واضح.

وجاءت دراسة (2013) OLUBIYI؛ بعنوان "تحويلات العاملين وحوكمة المؤسسات والإستثمار الخاص في نيجيريا " والتي تم فيها دراسة تأثير التحويلات على الإستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر خلال حوكمة المؤسسات من خلال استخدام بيانات من (1980 – 2010). توصلت الدراسة إلى أن التحويلات لها تأثير فعّال وايجابي على الإستثمار إذا تم تحسين حوكمة المؤسسات مثل (القوانين، استقرارية السياسة، محاربة الفساد وغيرها) وذلك لتعطي تحفيز للمحولين بأخذ القرار بالانفاق على الإستثمار، كما يتوجب على الحكومة العمل على تحسين القوانين، وتحسين سياسة الاستقرار، وتخفيض ومحاربة الفساد، وبالتالي خلق اجواء مناسبة لاستخدام التحويلات في الإستثمار.

وفي دراسة Nyamongo et al (2012)؛ بعنوان (التحويلات، التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أفريقيا) لبيان أثر التحويلات والتنمية المالية على النمو الاقتصادي لـ 36 بلداً أفريقيًا، استخدمت فيها بيانات للفترة الزمنية من (1980- 2009). خلصت نتائجها إلى أن التحويلات مصدر مهم للنمو لهذه البلدان الأفريقية، حيث كان لتقلبات التحويلات الأثر السلبي على النمو في البلدان الأفريقية، وبأن التحويلات مكملة للتنمية المالية لهذه البلدان، حيث جاءت التنمية المالية قليلة الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي.

في دراسة MAHA and ÎNCALŢĂRĂU (2012)؛ بعنوان (أثر التحويلات على الاستهلاك والإستثمار في رومانيا)، أظهرت النتائج أن التحويلات تساهم في زيادة استهلاك

---

[2] Total Factor Productivity

السكان والإستثمار، وبعكس التوقعات فقد كانت علاقة التحويلات مع الإستثمار أقوى من علاقتها مع الاستهلاك للسكان وذلك لبيانات التحويلات المرسلة عبر الطرق الرسمية، كونها المفضلة لتحويل المبالغ الكبيرة، والتي تستخدم لشراء السلع المعمره أو لتحسين شروط الإسكان، وبحيث يمكن القول بأنَّ التحويلات لها دور لتحفيز النمو الاقتصادي.

وجاءت دراسة (2011) ´Balde؛ بعنوان (أثر التحويلات الخارجية والمعونة على الادخار/ الإستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) والتي استخدم فيها عينات من 37 بلد خلال الفترة (1980-2004) وكشفت نتائجها بأن التحويلات المالية والمساعدات الخارجية على حد سواء لها تأثير إيجابي وملحوظ على الإدخار والإستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن تحويلات المهاجرين ليست فقط لسد احتياجات الاستهلاك الأساسية في هذه المنطقة، وعلى الرغم من أن حجم التحويلات المالية أقل من المساعدات الخارجية إلاّ أنَّ تأثير التحويلات المالية أكثر إيجابية على الادخار والإستثمار، وكون التحويلات المالية تستقبل بشكل مباشر من قبل الناس وليس من قبل الحكومات كوسيط، فهذا من شأنه أن يخدم مصالح المزيد من الأسر، وأن تكون أكثر فعالية في صالح التنمية الاقتصادية من المساعدات الخارجية.

وعند استخدام المساعدات الخارجية بكفاءة مؤسسية وسياسة وبيئة الاقتصادية جيدة، فإنه يمكن أن تكون مكملة للتحويلات عن طريق السماح للأسر الضعيفة أن يكون الدخل فوق مستوى الكفاف حتى يتمكنوا من استخدام حصة أكبر من التحويلات المالية للادخار والإستثمار، إذ أشارت النتائج إلى أن التحويلات المالية قد يكون لها آثار إيجابية غير مباشرة على النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من خلال الادخار واستثمار.

وهنالك دراسة (2011) Lartey؛ بعنوان (التحويلات المالية والإستثمار والنمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). استخدمت البيانات الزمنية لـ 36 دولة افريقية للفترة من (1990– 2008) وكان الهدف من هذا الدراسة أولاً بيان أثر التحويلات على الإستثمار وثانياً تحليل أثر التحويلات على النمو، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة ايجابية بين التحويلات والنمو الاقتصادي، وبان هنالك تأثير ايجابي للتحويلات على العمق المالي، فانعكس هذا التأثير على زيادة مستويات التنمية المالية، كما وأظهرت النتائج اثنين من المؤشرات للتنمية المالية وهما:

أ) اجمالي الائتمان للقطاع الخاص ب) الودائع النقدية في البنوك .

و هنالك دلاله على وجود أداة استثمارية من تأثير التحويلات المالية على النمو، وأدلة غير مباشرة على مساهمة التحويلات في ايجاد بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، والمساهمة في النمو الاقتصادي، كما وتسبب زيادة التحويلات في زيادة الإستثمار من خلال المساهمة في تمويل الإستثمارات الانتاجية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي .

وأما في دراسة Fayissa and Nsiah (2010)؛ والتي بعنوان (تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا) فقد خلصت الدراسة المكونة من 36 بلدا أفريقي، ومن خلال تحليل بيانات للفترة الزمنية من (1980- 2004) بأن التحويلات لها الأثر بتوفير وسيلة بديلة لتمويل الإستثمارات وانعكاسها على تحقيق النمو الاقتصادي، مما يساعد في التغلب على القيود الموجودة على السيولة.

وتناولت دراسة KARAGÖZ (2009)؛ التي بعنوان (تحويلات العمال والنمو الاقتصادي: حالة تركيا) حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار للبيانات الزمنية للفترة من (1970– 2005) بأنَّ تدفق التحويلات إلى تركيا لها أثر معنوي احصائي لكنه سلبي التأثير على النمو، بسبب التغيرات التي حدثت على بنية التحويلات، وأصبح تدفق التحويلات بعيداً عن مستواه في الماضي، حيث جاءت المتغيرات الاقتصادية (الصادرات والإستثمارات المحلية) ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وامَّا المتغير الاقتصادي الإستثمار الأجنبي المباشر فظهر بدون أي تأثير معنوي.

الفصل الثالث

واقع الإستثمار والتحويلات وقطاع الإنشاءات وتسهيلاته في الأردن

(3-1) مقدمـــة

(3-2) تطور الاقتصاد الأردني

(3-3) تطور وواقع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن

(3-4) تطور وواقع الإستثمار في الأردن

(3-5) قطاع الإنشاءات في الأردن

(3-6) التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات

(1-3) مقدمـــــة:

تعرض الاقتصاد الأردني خلال العقود المنصرمة للعديد من التقلبات الاقتصادية، والتي وضعته أمام تحديات عديدة حول الوسائل الكفيله للحد من آثارها، خاصة أن الأردن يعتبر بلد محدود الموارد ويعتمد على المساعدات الخارجية، وعلى التحويلات من الأردنيين العاملين في الخارج، ويمثل اقتصاده نموذجًا لاقتصاد صغير ومنفتح، مما يعكس تأثره بالصدمات الخارجية والأزمات التي حدثت خلال الفترات الماضية، كالأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها في عام 1988، وأزمة حرب الخليج الأولى التي حدثت عام 1990، والأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي حصلت في أواخر العام 2008. والتي انعكست على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية.

في دراسة مشتركة لصندوق النقد الدولي مع البنك الدولي أظهرت وضع الإستثمار العام بما فيها مشاريع البنية التحتية في ثمانية دول من ضمنها الأردن، فكان هنالك ضغوطات في هذه البلدان في مجال البنية التحتية كالموانىء والطاقة والاتصالات، والمياه، والصرف الصحي، والحاجة لإنشاء الطرق الجديدة وصيانة الطرق القائمة كنتيجة لانخفاض الإستثمار العام. ولتحسين وتوفير مشاريع البنية التحتية لا بد من توفير التمويل للاستثمار العام بعدة وسائل منها الاقتراض وزيادة المدخرات العامه وتشجيع استثمارات القطاع الخاص (برناردين وآخرون، 2007) .

وسيناقش هذا الفصل وضع الاقتصاد الأردني، وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والتي تساهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وعن الإستثمار في الأردن من خلال التكوين الرأسمالي، وعن الإستثمار في قطاع الإنشاءات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع .

(2-3) تطور الاقتصاد الأردني :

للوقوف على وضع الاقتصاد الأردني خلال الفترة من العام (1976-2014) وبالرجوع إلى جداول الملحق والشكل (3-1) فقد تم تقسيمها إلى اربعة فترات :

(3-2-1) الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-1988):

ساد الرواج للاقتصاد الأردني بداية هذه الفترة، من حيث الإرتفاع في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تراوحت نسبة النمو خلال الفترة (1976-1981) ما بين (24.31%) و(17.18%). بحيث تميز الاقتصاد خلالها بارتفاع مستوى التوظيف، وارتفاع مستوى أسعار النفط، والتي انعكست على ارتفاع العائدات النفطية لدول الخليج، وزيادة الانشطة الاقتصادية فيها، مما انعكس ايجابياً على زيادة الطلب على العمالة الأردنية، وزيادة الصادرات الأردنية إلى دول الخليج.

وخلال هذه الفترة تعرض سعر صرف الدينار الأردني للتراجع، وتحديداً في العام 1988 كنتيجة للانخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي والمرتبط به الدينار الأردني، فتراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، فانخفضت بسبب ذلك الإيرادات النفطية المتحققة للدول العربية المنتجة للنفط، مما أدى إلى تراجع حجم المساعدات العربية المقدمة للأردن، وتراجع في أعداد الأردنيين العاملين في الخارج، وبالتالي انخفاض في حجم تحويلاتهم. واتسمت نهاية هذه الفترة بانخفاض في نسب النمو الحقيقي والتي وصلت إلى (1.46%) عام 1988.

(3-2-2) الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1989-1991):

قامت الحكومة الأردنية وبالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتدابير للحد من هذه الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاردن؛ منها برامج التصحيح الاقتصادي، والتي بدأت من العام 1989 واستمرت لغاية العام 2004، وكان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني، وتصحيح الاختلالات في الموازنة العامة، وتخفيض دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، لصالح دور القطاع الخاص وتوفير البيئة الإستثمارية المناسبة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2004).

وحقق الاقتصاد الأردني مؤشرات اقتصادية جيدة خلال العام 1990 بعد الانحفاض الذي حصل في النمو خلال عام 1989 وبنسبة (10.7%). لكن اندلاع حرب الخليج الأولى في العام 1990 انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي في الأردن، فكانت سببًا لعودة حوالي 300 ألف أردني من الخليج خاصة من دولة الكويت، فتراجع حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وانخفضت الصادرات الأردنية، وتوقفت المساعدات العربية للأردن، وتراجعت حركة النقل

والشحن، الأمر الذي أدى إلى حدوث نوع من عدم الاستقرار في وضع الاقتصاد الأردني، مما قلل من الآثار الايجابية لبرامج التصحيح الاقتصادي .

(3-2-3) الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1991-2004):

استطاع الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1991-2004) تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً باستثناء الطفرة في النمو خلال العام 1992، والتي كانت بنسبة (14.4%) نتيجة ارتفاع الطلب على الاستهلاك، والإستثمار الناجم عن عودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج، وما رافقة من تزايد في مدخراتهم. وفي بداية العام 1999 وقع الدينار الاردني تحت المضاربة بسبب الاوضاع التي سادت على إثر وفاة المغفورله الملك الحسين بن طلال، وسببت تزعزع ثقة المستثمرين بالدينار الاردني، واستبداله بالعملات الاجنبية، فسبب استنزاف الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي الذي قرر رفع سعر الفائدة (المجالي،2008).

وفي السنوات الأولى من هذه الألفية ومع تولي صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاتة الدستورية استطاع الاقتصاد الاردني التجاوب بمرونة والتحسن من خلال مواصلة برنامج التخاصية في الاردن من اجل تحرير الاقتصاد وجذب مزيد من الاستثمارات العربية والاجنبية (ابراهيم، 2006). وقد بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هذا الفترة ما نسبته (5.1%).

(4-2-3) الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2005-2014):

شهدت هذه الفترة حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية خلال العام 2008، واتسمت الفترة قبل حدوث الأزمة بتحسن في المؤشرات الاقتصادية، وتدفق الإستثمارات الاجنبية خاصة من دول الخليج، وارتفاع قيمة المساعدات الخارجية. أمَّا الفترة التي تلت الأزمة العالمية فبدأت تداعياتها تؤثر على الاقتصاد الأردني خلال العام 2009، بحيث وصلت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2010 إلى (2.3%) حيث ان سنة الاساس هي 1994. وكان تأثر الأردن بتداعيات آثار الأزمة الاقتصادية في العام 2008 محدوداً مقارنة مع اقتصاديات الدول الأخرى، وذلك بسبب الجهود المبذولة خلال السنوات السابقة، والتي ساهمت في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي، وتوفير البيئة الإستثمارية المناسبة (الطيب، 2011).

وما إن بدأ الاقتصاد بالتعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية، حتى حدثت الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، فتسببت في تدهور الوضع الاقتصادي مرة أخرى نتيجة انقطاع طرق التجارة مع الدول المجاورة (سوريا والعراق)، وانخفاض تدفق

الإستثمارات الأجنبية نتيجة للأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة والانقطاعات في إمدادات الطاقة، خاصة انقطاع امدادات الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء، بالاضافة إلى تدفق الآلاف من اللاجئين السوريين، وما سببه ذلك من ضغوطات على الموارد المحلية، وزيادة الإنفاق الحكومي لتغطية حاجات اللاجئين، وما نتج عن ذلك كله من العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية والذي بلغ في عام 2013 ما نسبته 5.5%

وسجل الاقتصاد الأردني خلال العام 2014 تحسناً في أدائه، حيث نما الاقتصاد الأردني بالأسعار الثابتة بنسبة (3.1%) مقارنة بنمو نسبته (2.8%) خلال العام 2013 وسجل نمو الاقتصاد الأردني بالأسعار الجارية (6.6%) للعام 2014 مقارنة بنمو نسبته (8.6%) خلال العام 2013. حيث جاء النمو المتحقق خلال العام 2014 مدفوعاً بالنمو المتأتي من كافة القطاعات الاقتصادية لاسيما "العقارات والإنشاءات، والصناعة الاستخراجية والتحويلية، وخدمات المال و
التأمين". حيث ساهمت هذه القطاعات مجتمعه بنسبة (61.3%) من معدل النمو المتحقق خلال العام 2014 (البنك المركزي الأردني،التقرير السنوي، 2014).

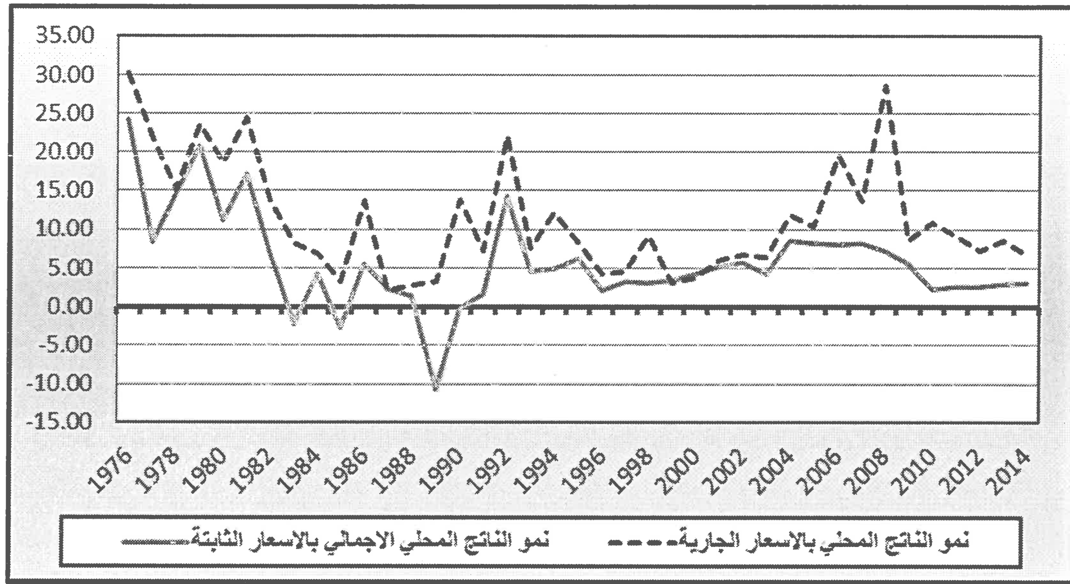
كما وانخفضت معدلات البطالة من (12.6%) إلى (11.9%) بين عامي 2014 و2013. لكن هذا الانخفاض لا يعكس زيادة فرص العمل؛ لأن سببه الانخفاض الحاصل في نسبة مشاركة القوى العاملة في سوق العمل، ويعود هذا إلى الإرباك الحاصل بسبب المنافسة التي يواجهها المواطن الأردني في سوق العمل من قبل اللاجئين، إضافة إلى سياسة الحد من التوظيف في القطاع العام بهدف ضبط أوضاع المالية العامة (البنك الدولي، 2015).

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار فقد شهدت معدلات التضخم تباطأ ملموساً خلال العام 2014، كما يظهر الشكل (3-2)، حيث انخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل إلى (2.9%) خلال العام 2014 بالمقارنة مع نسبة (5.6%) خلال العام 2013 ونسبة (4.7%) للعام 2012، ويعزى هذا الانخفاض في جانب منه إلى تلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الأردني، اضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً خلال الربع الاخير من العام 2014، والسلع المرتبطة به خلال الربع الاخير من العام 2014 (البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

ومن المتوقع أن تستمر وتيرة النشاط الاقتصادي، بالتزامن مع تنفيذ السياسات الأصلاحية، لكن التطورات الأمنية وأسعار النفط، تشكل أهم المخاطر في وجه النمو الاقتصادي في الأردن، ومن المتوقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (3.5%) في العام 2015، بسبب قوة الاستهلاك الخاص وزيادة الإستثمار، ويعود ذلك جزئياً إلى إنخفاض أسعار النفط وتزايد

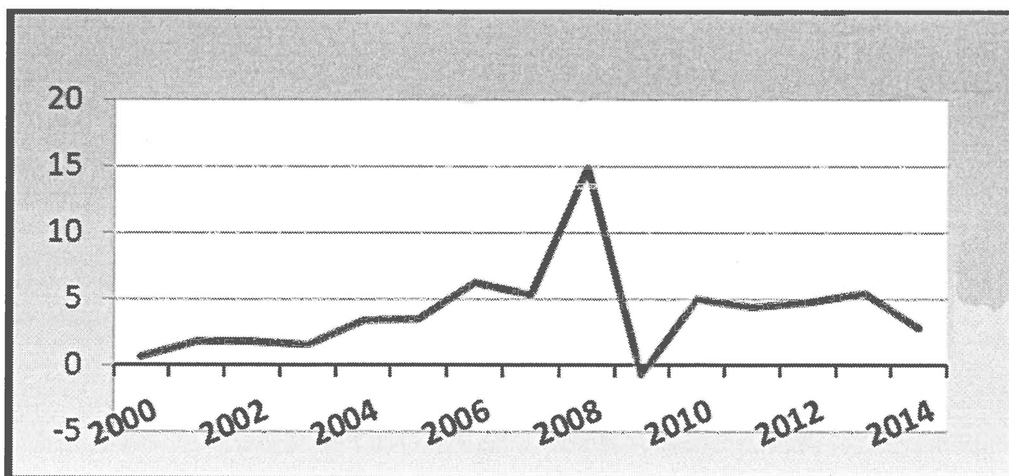
المشاريع الإستثمارية في مجال الطاقة، كما من المتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نظراً لارتفاع النمو، واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة، أمَّا بالنسبة للمخاطر الأساسية فهي تكمن في امكانية تفاقم الأزمات السورية والعراقية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط (البنك الدولي، 2015).

الشكل البياني رقم (3-1) التغيرات في نسبة نمو الناتج المحلي (الحقيقي + الجاري) للفترة (1976- 2014)



- المصدر البنك الدولي (2015).

الشكل البياني رقم (3-2) نسبة التضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة (2000- 2014).



- المصدر البنك الدولي (2015).

(3-3) تطور وواقع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن :

بالرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، وانعكاساتها السلبية على الأردن تقلص عجز الحساب الجاري، بفضل تراجع أسعار النفط، والارتفاع المتحقق في كل من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وحساب الخدمات (البنك المركزي، 2014). وتقع تحويلات العاملين ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني.

وتنعكس آثار تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على تحسين الاستهلاك الخاص للأفراد، ومستوى المعيشة لعائلات المغتربين، ومصدر تمويل خارجي، وقد احتل الأردن الترتيب الرابع لمستقبلي التحويلات بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2014 بعد مصر ولبنان والمغرب على التوالي، إذ بلغت قيمة التحويلات (3.8) مليار دولار أي ما يعادل (2.7) مليار دينار، في حين بلغت للعام 2013 حوالي (2.6) مليار دينار مقارنة بـ (2.4) مليار دينار عام 2012. وكانت نسبة النمو في حجم التحويلات للعام 2014 بنسبة (3.1%) مقارنة بالعام 2013. كما احتل الأردن الترتيب الثاني بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2013 بنسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (10.8%) (البنك الدولي، 2015).

واتسمت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بالارتفاع في قيمتها خلال الفترة (1976-2014) مع تأثرها بالأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني. (أنظر الملحق جدول رقم (1) والشكل (3-3)). حيث كان حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج في العام 1976 بقيمة (291.4) مليون دينار ووصل لقيمة (2663.68) مليون دينار في العام 2014. وتراوحت نسب مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1976-2014) ما بين (18%) و(23.9%)، وجاءت النسبة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين (49.5%) و(10.5%) لنفس الفترة. (أنظر الملحق جدول رقم (2)، والشكل (3-4)).

وتراوحت نسبة النمو في التحويلات ما بين الارتفاع والانخفاض مع الميل باتجاه الارتفاع. (أنظر الملحق جدول رقم (3)، والشكل (3-5))، بحيث كانت متوسط نسبة النمو خلال الفترة بين (1977-2014) بنسبة (7.5%).

خلال الفترة (1988– 1990) ونتيجة لازمة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني في العام 1988، المتمثلة بانخفاض سعر الصرف للدينار الاردني، انخفضت قيمة التحويلات من (634.56) مليون دينار في العام 1988 إلى (353.79) مليون دينار في العام 1990، وكانت نسبة الانخفاض في التحويلات (30%) للعام 1989 مقارنة بالعام 1988. وتحسنت نسبة

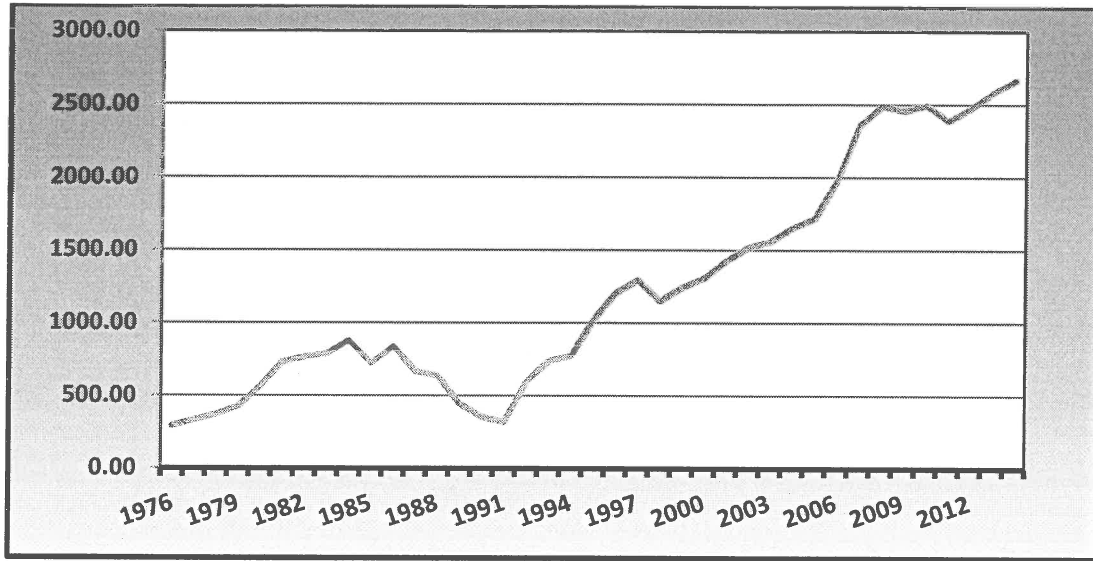
الانخفاض خلال العام 1990 لتصل إلى (20%). وأمّا عن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد انخفضت نسبتها للعام 1989 إلى (13.7%) مقارنة بنسبة (16.9%) للعام 1988، واستمرت بالانخفاض خلال العام 1990 فكانت بنسبة (10.8%)، وأمّا نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فكانت لهذه الفترة (28%) للعام 1988، و (20%) للعام 1989، و(14%) للعام 1990.

تسببت أزمة حرب الخليج الأولى في العام 1991 بانخفاض حجم التحويلات، فانخفضت بالمقارنة مع العام 1990 إلى (317.63) مليون دينار، وجاءت نسب الانخفاض خلال العام 1991 (10.2%) بالمقارنة بإنخفاض بـ (20.5%) للعام 1990، وأما نسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد انخفضت للعام 1991 وجاءت بنسبة (9.5%) مقارنة بالعام 1990، كما وانخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 1991 فكانت (11.6%) وذلك بالمقارنة بالعام 1990.

شهد العام 1992 ارتفاع في حجم التحويلات مقارنة في العام 1991 وذلك جرّاء عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين من دولة الكويت ودول الخليج، حيث حققت (598.4) مليون دينار وبنسبة نمو وصلت إلى (88.4%) وكان الارتفاع في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بنسب (15%) و(17.5%) على التوالي، واتسمت السنوات اللاحقة بالاستقرار في تدفق التحويلات والميل باتجاه التحسّن في حجم تدفقها.

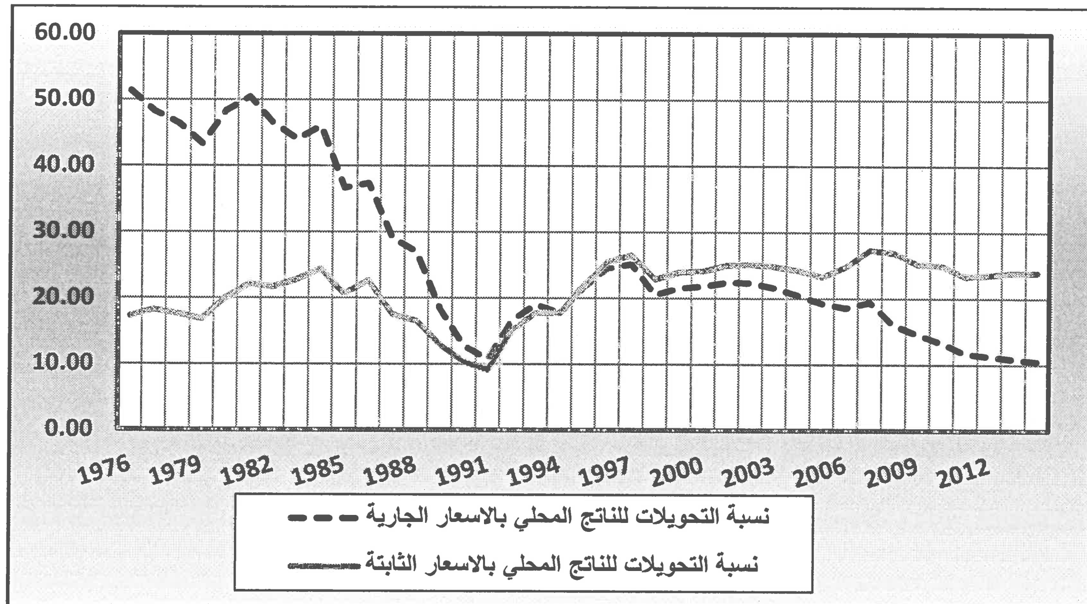
أمّا الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي حدثت أواخر العام 2008 والتي بدأت تؤثر تداعياتها على الاقتصاد الأردني في العام 2009 فلم تكن ذات تأثير كبير على حجم التحويلات وعلى نموها وعلى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية. وخلال العشر سنوات الأخيرة استمرت التحويلات بالارتفاع حيث حققت لغاية العام 2007 نمو بنسبة (19%)، إلا أنّه حدث انخفاض في عامي 2009 وعام 2011 بنسب انخفاض (1.3%) و(4.2%) على التوالي ثم عاد إلى الإرتفاع لتبلغ نسبة نمو التحويلات للعام 2014 الى (3.14%).

الشكل البياني رقم (3-3) حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج (بالمليون دينار) للفترة (1976- 2014).



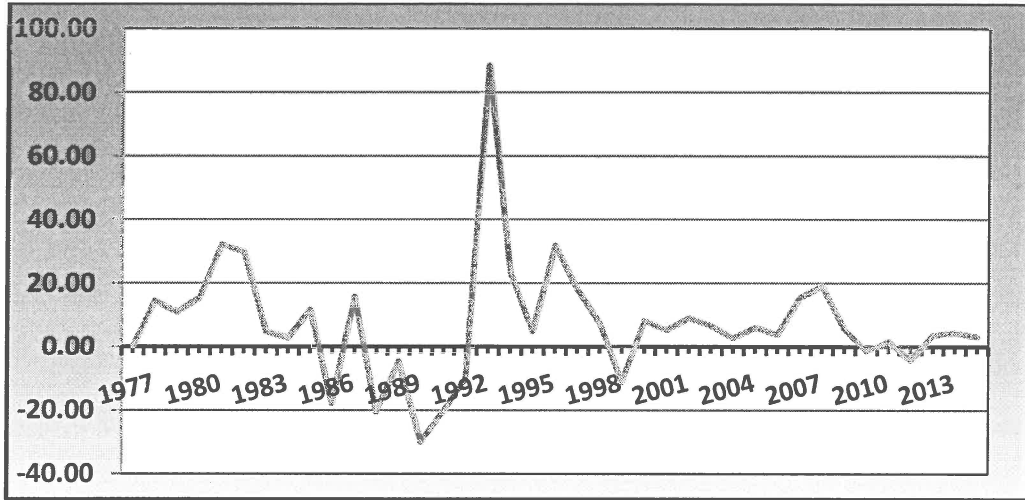
▪ المصدر البنك الدولي (2015).

الشكل البياني (3-4) نسبة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية للفترة (1976- 2014)



▪ المصدر البنك الدولي (2015)، وتم حسابها من قبل الباحث.

الشكل البياني رقم (3-5) التغيرات في نسبة نمو تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن للفترة (1976- 2014).



- مصدر البيانات البنك الدولي (2015)، وتم حسابها من قبل الباحث.

(3-4) تطور وواقع الإستثمار في الأردن :

حصل في الأردن خلال السنوات الأخيرة تطورات في المجالات الإقتصادية والاجتماعية وهنالك اهتمام بالإستثمار بشكل كبير؛ لما له من انعكاسات إيجابية ودور في دعم الاقتصاد الأردني كزيادة الدخل القومي وايجاد فرص للعمل، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والميزان التجاري الأردني وميزان المدفوعات.

(3-4-1) المفهوم الاقتصادي والمالي للاستثمار:

جاءت الدراسات بعدة تعريفات للاستثمار فمن ناحية اقتصادية يُعَّرف بأنه أحد عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق الأرباح والفائض المالي، والحصول على التدفقات المالية التي تعوض قيمة الأموال المستثمرة وعن المخاطر في المستقبل (عرفة، 2009).

والإستثمار عملية استغلال لرأس المال للحصول على الربح سواء أكان الاستغلال مصنع أم مشغل أم مزرعة أم امتلاك عقار أم اسهم أم ايجار (جميل، 1999). وجاء تعريفه من قبل داود (2010) بأنه الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة كالمصانع والآلات، والتشييدات السكنية وكذلك أية اضافات على المخزون من المواد الأولية أو السلع الوسيطة والنهائية خلال فترة زمنية.

وعرّف ايضاً بأنه استخدام المدخرات لاستحداث الطاقة الانتاجية اللازمة لانتاج السلع والخدمات، مع المحافظة أو تحديث الطاقة الانتاجية القائمة (عمر، 2000)

وأما المفهوم المالي للاستثمار فيتعلق بشراء وبيع أدوات الإستثمار المالي المتمثلة بالأوراق المالية، من الأسهم والسندات، بهدف تحقيق العوائد التي تتناسب مع حجم المخاطرة التي يتحملها

الفرد. وهذا الإستثمار لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية، بل هو عبارة عن تحويل ملكية من طرف إلى آخر (المحارمة، 2009).

(3-4-2) أهمية الإستثمار:

يعتبر الإستثمار أحد مقومات الدخل، فهو يلقى الاهتمام من الاقتصاديين لاعتباره أحد الفعاليات الأساسية التي تتسم بها الحياة الاقتصادية، اذ يرتبط ويتداخل بالانتاج والاستهلاك والادخار، وهو أحد الأدوات المستخدمة لمراقبة النشاط الاقتصادي، ومعرفة اتجاهاته نحو النمو أو الانخفاض حيث أن التغييرات في الإستثمار هي السبب في الرواج أو الكساد، لذلك يعتبر الإستثمار العامل الرئيس لتحديد المركز الاقتصادي للدول (خليل، 1980).

ويؤدي الإستثمار إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ودفع التنمية الاقتصادية لتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتوفير السلع والخدمات لهم، وتحقيق الرفاهية للمجتمع (قموه، 1992). وقد بين عمر (2000) أن الإستثمار متغير ديناميكي على مدار الوقت له دور هام في تطور النظام الاقتصادي، حيث يرتبط بشكل وثيق بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التوظيف والادخار، مما يجعله ذا أهمية كبيرة للعديد من الجوانب الاقتصادية كالإبتكار والتقدم الاقتصادي وغيرها.

وعملية الإستثمار تحظى بأهمية كبيرة كون الإستثمار يمثل العنصر الفعال والحيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن أية زيادة في الإستثمار ستؤدي إلى ارتفاع في الدخل، وأن أيَّة زيادة في الدخل لا بد ان يذهب جزء منها إلى زيادة الإستثمار، وأن كل عملية استثمار لا بد ان تترافق بمستوى معين من المخاطرة، وأن تحقق مستوى معين من العائد (المحارمة، 2009) .

(3-4-3) أهداف الإستثمار :

يختلف الهدف من الإستثمار للأفراد عنه للدول، فالأفراد يستثمرون لتحقيق الربح، وأما الدول فغايتها من الإستثمار يتسع إلى أكثر من تحقيق الربح، كونه يؤثر على اقتصاد الدول وعلى معيشة الأفراد ورفاهيتهم. ويمكن تحديد أهداف للاستثمار للدول وفق بركات (1995) بما يلي:

- رفع معدل النمو الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية من أجل زيادة مستوى معيشة الأفراد و تحقيق الرفاهية للمجتمع.
- تنمية وزيادة قدرة المشروعات الانتاجية، من خلال الاستغلال الأمثل لرأس المال والطاقات بالانتاج الحقيقي وفقاً لصيغ الإستثمار المتاحة.
- توسيع المشاريع الإستثمارية القائمة وزيادة المشاريع الإستثمارية الجديدة، لتوفير فرص العمل للأفراد.

(3-4-4) مكونات الإستثمار:

تشمل مكونات الإستثمار حسب الحسابات القومية ما يلي :

(3-4-4-1) التكوين الرأسمالي الثابت :

يضم هذا النوع من الإستثمار السلع المعمرة والتي لا تفنى من استخدامها في عمليات الانتاج، فتبقى لفترة من الزمن، وعندما ينتهي عمرها الانتاجي تعمل المنشآت على شراء أصول جديده مكان الاصول القديمة، وذلك باستخدام جزء من الارباح عملت المنشآت على اقتطاعها ووضعها في احتياطي ليقابل اهتلاك هذه الاصول (عمر، 2000). كما ويضم جميع السلع النهائية المشتراه من المنشآت كالمباني والالات المستخدمه في عملية الانتاج (داود، 2010). وتظهر أهمية هذا النوع من الإستثمار باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، و له الأثر الواضح في عملية النمو الاقتصادي .

وتضم ايضاً مشاريع الإسكان والإنشاءات المتمثلة بالمباني السكنية المشيدة والمباعة للأفراد، وبحيث يعامل العقار المملوك لصاحبه كمنشأة تمتلك العقار كأصل، بحيث يتم تأجيره (عمر، 2000). وتتأثر كمية المباني وأسعارها بالطلب عليها، وغالباً ما يتم بناؤها عن طريق الرهن العقاري، الذي يتأثر بأسعار الفوائد لتكون جزءًا من تكلفة المباني المشيّدة.

(3-4-4-2) التغيّر في المخزون :

يعرّف المخزون السلعي أنه حجم المخزون من المواد الأولية، ومن البضائع سواء التامة الصنع أوغير تامة الصنع، والمتواجدة في المخازن أو أماكن العمل (عبدالرحمن وعريقات، 2004). ولهذا النوع من الإستثمار دور كبير في استمرارية العملية الانتاجية وتسهيلها، كما ويساهم في العمليات التجارية، من خلال تسليم السلع مباشرة إلى العملاء عند تلقي الطلبات عليها (عمر، 2000).

(3-4-5) تطور التكوين الرأسمالي (الإستثمار) في الأردن :

إتسم حجم التكوين الرأسمالي خلال الفترة (1976- 2014) بعدم الإستقرار وبتأثره بالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، وبالتغير ما بين الإرتفاع والإنخفاض مع الميل نحو الارتفاع. (أنظر الملحق جدول رقم (1)، والشكل (3-6)). ويمكن ربط هذا التحسن بسياسات التسهيلات من القوانين والتشريعات المقدمة للمستثمرين من قبل الحكومات المتعاقبة لتشجيع الإستثمارات في الأردن، اضافة إلى الاستقرار السياسي في الأردن.

وارتفع التكوين الرأسمالي من (553.12) مليون دينار للعام 1976 إلى (2710.2) مليون دينار للعام 2014، واتسمت نسبة النمو في التكوين الرأسمالي بالتفاوت ما بين الإرتفاع والإنخفاض حيث كانت بنسبة (33%) للعام 1977 ووصلت في العام 2014 إلى (3%)، حيث

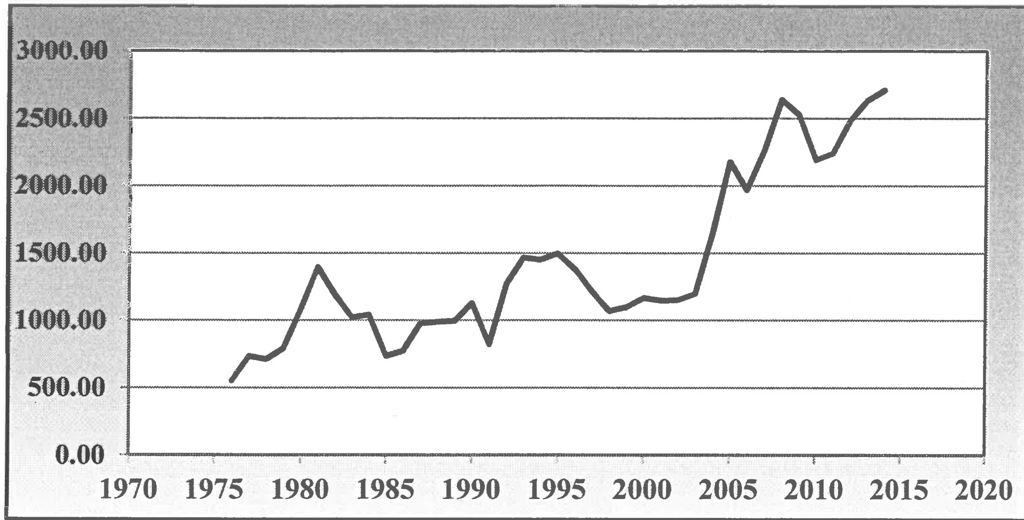
إتسمت الفترة في نهاية حقبة السبعينات بارتفاع مستوى التشغيل وبانخفاض معدلات البطالة وارتفاع عائدات النفط في الدول العربية المنتجة للنفط أدى الى ارتفاع الزخم التنموي فيها والى زيادة الطلب على الصادرات الاردنية، بعكس الوضح الحالي للاقتصاد الاردني كما تم بيانه سابقاً ، وتراوحت نسبة التكوين الراسمالي من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ما بين (34%) إلى (28%) للعام 1976 والعام 2014 على التوالي. (أنظر الملحق جداول ارقام (2)،(3)، والاشكال (3-7) و(3-8)).

وخلال الفترة (1987–1990) ونتيجة الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني حدث انخفاض في نسبة نمو التكوين الرأسمالي للعام 1988 حيث وصلت إلى (1.4%) مقارنة بـ (26.5%) للعام 1987، وجاء النمو للعام 1989 بنسبة (0.6%)، فيما ارتفع النمو للعام 1990 إلى (13.4%)، وكان معدّل نسبة انخفاض المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذه الفترة (1987-1990) بنسبة (17.8%).

وبسبب حرب الخليج الأولى في العام 1991، والتي تأثر بها الاقتصاد الأردني، حدث انخفاض في التكوين الراسمالي للعام 1991 وكان بقيمة (823.19) مليون دينار مقارنة (1129.23) مليون دينار للعام 1990، وكان الإنخفاض في التحويلات للعام 1991 بنسبة (27%) والإنخفاض في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (25%) لنفس العام وذلك بالمقارنة بالعام 1990.

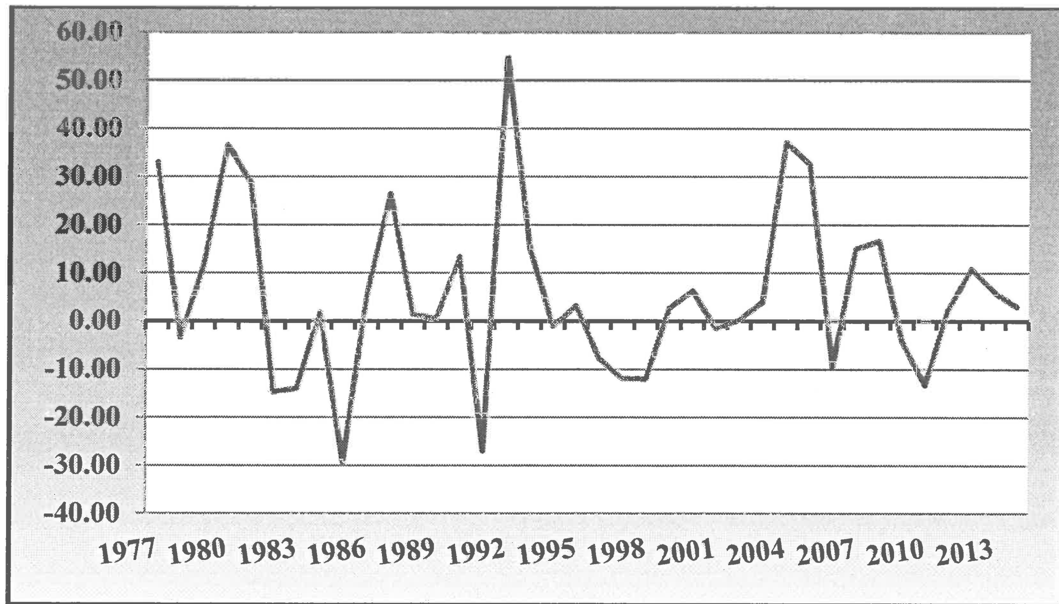
ونجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي حدثت أواخر العام 2008، والتي أثرت تداعياتها على الاقتصاد الأردني خلال العام 2009، إنخفاض في نمو التكوين الرأسمالي خلال الأعوام 2009 و2010 وبنسبة (4.2%) للعام 2009، وبنسبة (13.4%) للعام 2010، مقارنة بنسبة ارتفاع نمو (16.6%) للعام 2008، وجاءت قيم التكوين الرأسمالي للأعوام 2008 من 2009 و2010، بقيمة (2637.64) مليون دينار و(2527.38) مليون دينار و(2190.27) مليون دينار على التوالي، وانخفضت أيضاً نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فجاء معدّل نسب المساهمة للاعوام الثلاث (2008-2010) بنسبة (26.74%). كما وأظهرت الأعوام اللاحقة تحسن في مؤشرات التكوين الرأسمالي.

الشكل البياني رقم (3-6) التغيرات في حجم التكوين الرأسمالي في الأردن للفترة (1976- 2014)



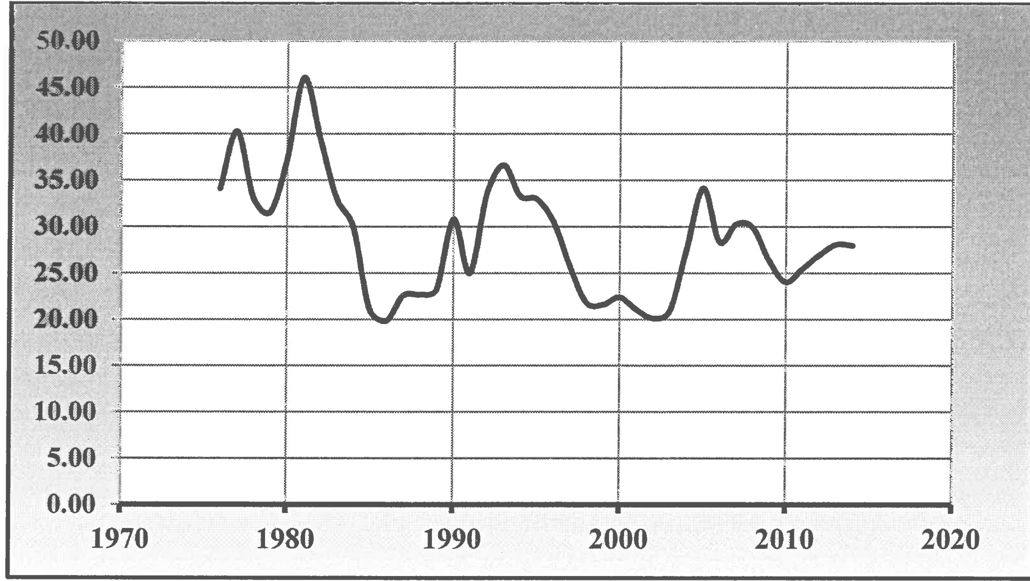
▪ المصدر البنك المركزي (2015).

الشكل البياني رقم (3-7) التغيرات في نسبة النمو للتكوين الرأسمالي للفترة (1976- 2014)



▪ المصدر البنك المركزي (2015) ، تم حسابها من قبل الباحث.

الشكل البياني رقم (3-8) التغيرات في نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1976- 2014)

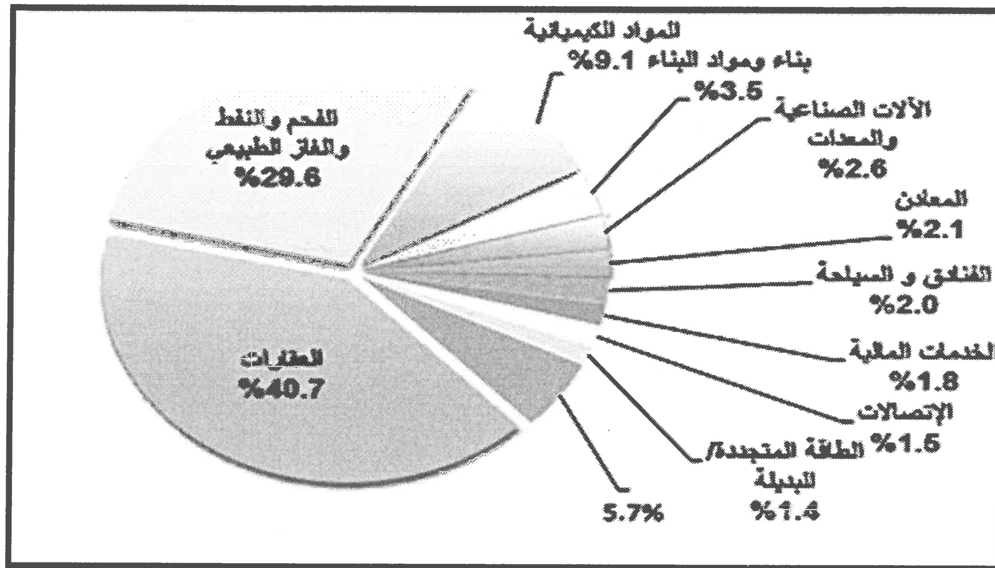


- المصدر البنك المركزي (2015)، تم حسابها من قبل الباحث.

وأمّا فيما يتعلق بجذب الإستثمارات، بيّن التقرير الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2015)، أن الأردن نجح في العام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها (1760) مليون دولار تمثل ما نسبته (4%) من إجمالي الاستثمارات الواردة للعالم العربي خلال نفس العام، وبلغت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للأردن بنهاية 2014 نحو (28.7) مليار دولار، تمثل (3.6%) من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، وأمّا فيما يتعلق بنشاط الأردن على صعيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فبين التقرير وباستناده على بيانات FDI Market التابعة لمؤسسة فايننشال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين (كانون الثاني 2003 وايار 2015) إلى يلي:

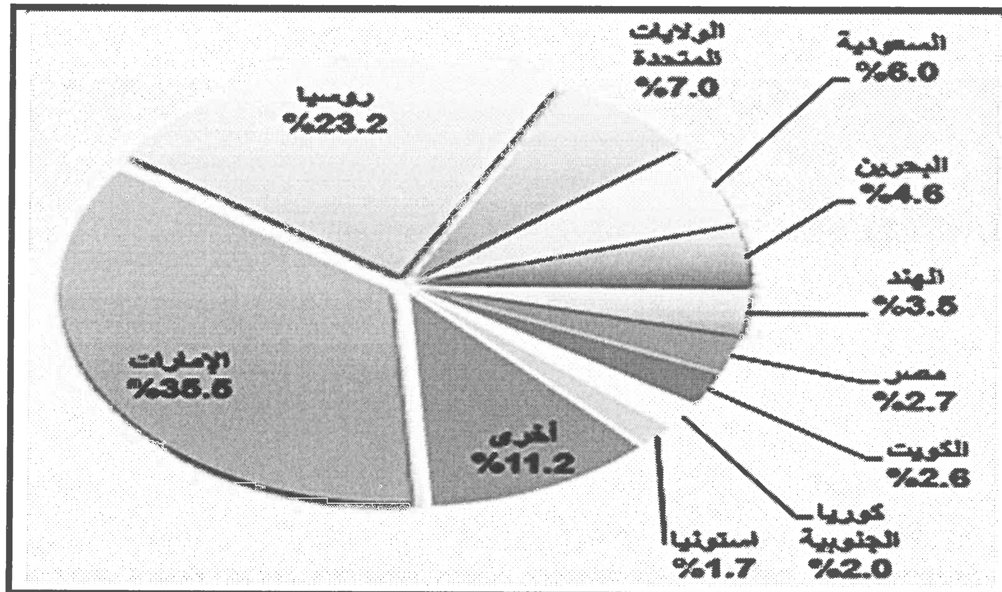
- بلغ عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (307) مشاريع يتم تنفيذها من قبل (245) شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات أن التكلفة الإستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو (43.5) مليار دولار، وتوظف نحو 65 ألف عامل (انظر الملحق جدول رقم (5)).
- تتركز الإستثمارات العربية والأجنبية الواردة للأردن في قطاعات العقار بنسبة (40.7%) والنفط والغاز بنسبة (29.6%) ثم المواد الكيميائية بنسبة (9.1%) (انظر الشكل 3-9).

الشكل البياني (3-9) نسبة توزيع الإستثمارات الواردة إلى الأردن على القطاعات الاقتصادية للفترة (كانون الثاني 2003 - أيار 2015)



▪ المصدر FDI Intelligence from The Financial Times [3]

الشكل البياني (3-10) أهم الدول المستثمرة في الأردن للفترة (كانون الثاني2003- أيار 2015)



▪ المصدر FDI Intelligence from The Financial Times

3 ضمن تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2015

(3-5) قطاع الإنشاءات في الأردن:

(3-5-1) أهمية قطاع الإنشاءات:

يساهم قطاع الإنشاءات بشكل فعّال في عملية التنمية، فالطرق، والجسور، والمدارس، والجامعات، والمساكن، والمستشفيات، وغيرها، تعتبر من الأشغال الإنشائية اللازمة لتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي في الأردن، ويتميز قطاع الإنشاءات بكبر حجمه وتداخله مع القطاعات الأخرى حيث تتعدد مدخلاته وتتباين مخرجاته، وتتنوع العناصر المؤثرة فيه، بحيث يعتبر الإنسان والتكنولوجيا أهم العناصر المؤثرة على طبيعة ونوعية ناتج الإنشاءات (عتوم، 1988) .

وتشكل الإنشاءات جزءاً مهماً من اقتصاد أي بلد، وتلعب دورًا مهمًا في قوة اقتصاده، لما لها من الأثر في التوظيف وتحقيق الرفاه، ويعتبر توفر مواد البناء وجودتها مهمة جداً للشركات العاملة في هذا القطاع، نتيجة لاستخدامها في البنية التحتية والاسكانات، والمشاريع الانشائية، كالمستشفيات والمدارس، حيث تمثل القطاعات طموحات الأفراد والمجتمعات (مجلة البناء، 2004)

(3-5-2) مكونات قطاع الإنشاءات:

يقسم قطاع الإنشاءات في الأردن وفق قانون الاشغال الحكومية رقم 71 لسنة 1986 إلى خمس مجالات بيّنها البستنجي (2007) على النحو التالي:

أولاً : الطرق :

وتشمل انشاء الطرق الرئيسة والبلدية سواء كانت (فتحًا، تعبيدًا، تزفيتًا، وصيانه) . ويتفرع عن هذا المجال الإختصاصات (خلطات اسفلتية، اشغال خرسانية/ جسور وعبارات، اشغال ترابية / طرق).

ثانياً : الأبنية :

وتشمل إنشاء مشاريع الأبنية العامة، والسكنية، والمدارس، والمستشفيات، ومشاريع الاسكان والمباني الصناعية، وأشغال البنية التحتية والتمديدات، بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال. ويتفرع عن هذا المجال الاختصاصات (أبنية خرسانية/ مصنّعه، أبنية / منشآت معدنية، أبنية جاهزة، صيانة الأبنية).

ثالثاً: الكهروميكانيك :

ويشمل هذا المكوّن تنفيذ جميع الأعمال الميكانيكية، والكهربائية، والصحية، مثل شبكات المياه والتصريف، والغاز، والتدفئة، والتبريد، وإنارة المباني، والشوارع، وإشغال القوى الكهربائية، والمنشآت، ومحطات التوليد، والتحويل الكهربائية، وشبكات النقل، وتركيب

التجهيزات الميكانيكية والكهربائية، ومحطات التنقية والضخ، ومحطات الصرف الصحي والمشاريع الصناعية، وتشغيلها وصيانتها، ويتفرع عن هذا المجال الاختصاصات (ميكانيك، كهرباء/الكترونيات واتصالات ذات الضغط المنخفض، صيانة كهروميكانيك).

رابعاً : مياه وصرف صحي :

ويشمل هذا المكوّن مشاريع المياه والصرف الصحي، ومشاريع الري والصرف، ومشاريع محطات التنقية، ويتفرع عن هذا المجال الاختصاصات (اختصاص المياه والصرف الصحي، واختصاص محطات تنقية المياه، والصرف الصحي، والضخ، واختصاص الري والصرف)

خامساً : أشغال عامة :

يتفرع هذا المجال إلى اختصاصات الأشغال العامة، وحفريات وتعدين وأشغال مدنية لمشاريع الاتصالات وسكك الحديد وحفر الأبار والحقن .

(3-5-3) الإستثمار في الانشاءات وأنواع المشاريع الإنشائية :

تنقسم مشاريع الإنشاءات طبقاً لمالك المشروع إلى قسمين بينها البستنجي (2007):

1) مشاريع قطاع عام: وتشمل جميع المشاريع الانشائية المتعلقة بالقطاع العام مثل (البنايات، الطرق، انظمة مياه صرف صحي ... الخ).

2) مشاريع القطاع الخاص: وتشمل جميع المشاريع التي يكون مالك المنتج الانشائي غير حكومي.

ويظهر الإستثمار في قطاع الإنشاءات من خلال الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة كالمصانع والمنازل والمراكز التجارية، والطرق، والمطارات، والمرافق العامة...وغيرها من منشآت البنية التحتية، وتعتبر الآلات والمعدات الانتاجية المستخدمة مواد أولية ومدخلات انتاج لقطاع الإنشاءات (العتوم، 1988).

(3-5-4) تطور قطاع الإنشاءات في الأردن :

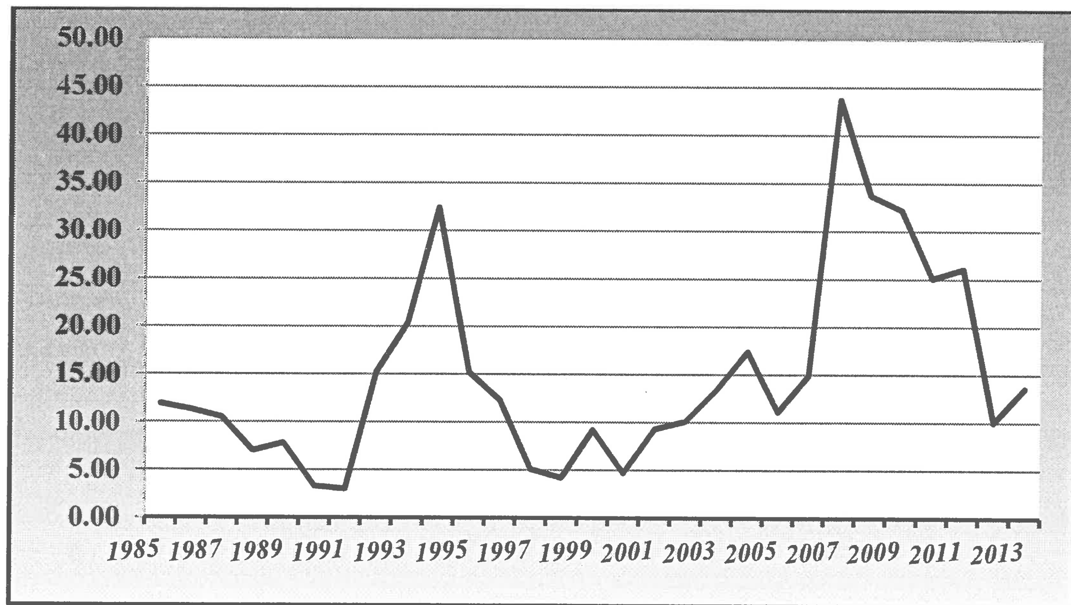
تراوح حجم التكوين الرأسمالي للانشاءات خلال الفترة (1985-2014) ما بين الإرتفاع والإنخفاض مع الميل باتجاه الإرتفاع، مع حدوث طفرات في حجمه خلال هذه الفترة، وتأثره بالأزمات الإقتصادية التي تعرض لها الأردن والتي أدت إلى انخفاض حجمه. (أنظر الملحق جدول رقم (3) والشكل (3-11)). وكان التكوين الرأسمالي للانشاءات في العام 1985 بقيمة (11.9) مليون دينار وحقق في العام 2014 ما قيمته (14.5) مليون دينار، وأمَّا عن تأثره بالازمات فقد انخفض في العام 1988 وحقق ما قيمته (7) مليون دينار مقارنة بما قيمته (10.5) مليون دينار للعام 1987 واستمر بالانخفاض فكان في العام 1991 بقيمة (3.3) مليون دينار،

وفي عام 1992 تحقق ارتفاع في حجمه فكان (15.2) مليون دينار، حيث يعزى إلى عودة المغتربين من دولة الكويت ومن دول الخليج بسبب أزمة حرب الخليج الأولى لعام 1991، واستمر بالارتفاع لغاية العام 1994، نتيجة الطلب على السكن من قبل الاردنيين العائدين من الاغتراب. وأمّا خلال السنوات اللاحقة فاتسم بالارتفاع والانخفاض ولغاية العام 2007 حيث وصلت قيمته إلى (43.7) مليون دينار ثم بدأ بالانخفاض ليصل في العام 2013 إلى (13.58) مليون دينار.

وشهد قطاع الإنشاءات تباطؤًا خلال العام 2014، وبالرغم من ذلك سجل نمواً نسبته (6.8%) بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع نمو نسبته (8.7%) خلال العام 2013، ويعكس التباطؤ في قطاع الإنشاءات التباطؤ للمساحات المرخصة للبناء والتي نمت بنسبة (7.2%) بالمقارنة مع (8.4%) خلال العام 2013 (البنك المركزي، 2014).

كما وتظهر الجداول رقم (6)+(7) في الملحق التطور في حجم العمل في الإنشاءات من خلال عرض لأهم المؤشرات لقطاع الإنشاءات وحجم العمل حسب مجال الإنشاءات في الاردن.

الشكل البياني رقم (3-11) التغيرات في حجم التكوين الرأسمالي (بالمليون دينار) خلال الفترة من العام (1985 - 2013) .



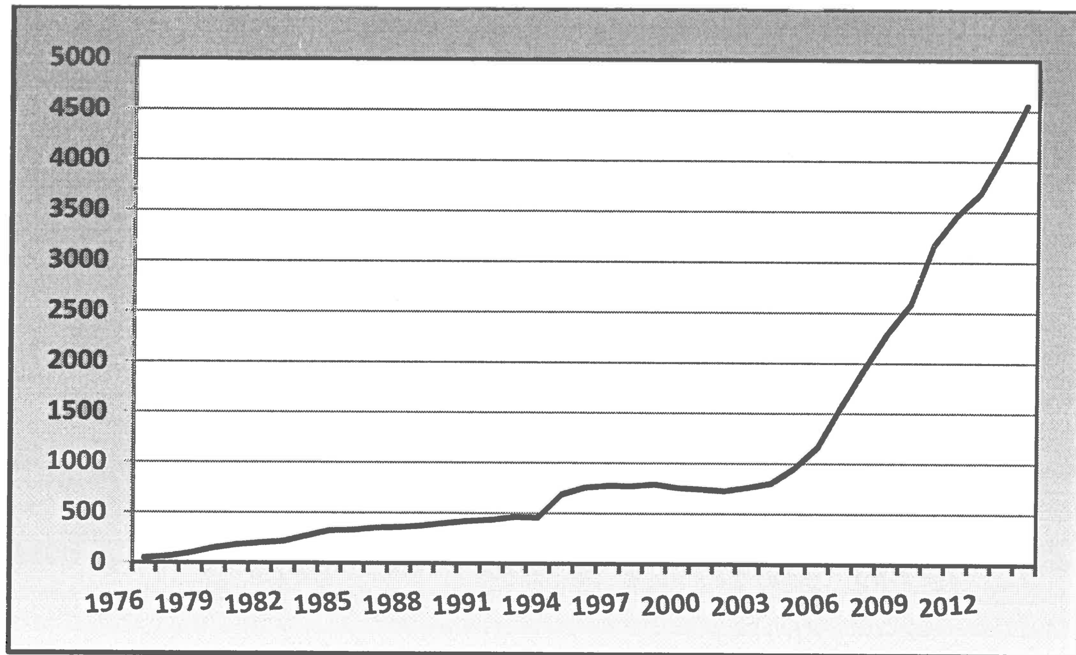
- المصدر دائرة الاحصاءات العامة (2015) ، قسم الإنشاءات حسب ما هو متوفر لديهم.

(6-3) التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات :

نجحت السياسات النقدية في تعزيز الثقة العامة بالبيئة الإدخارية والإستثمارية في الأردن حيث شهدت معظم المؤشرات النقدية الرئيسية تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال العام 2014، فارتفع رصيد التسهيلات القائمة بنسبة (1.8%) في نهاية 2014، وارتفع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة لعام 2014 بنسبة (9.7%) مقارنة بالعام 2013 (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي،2014).

ويظهر الجدول رقم (1) في الملحق حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات، وهي قروض طويلة الاجل مرتبطة بمدة العمل في المنشأة، وبمعدلات فائدة منافسة، حيث اتسمت باتجاهها نحو الإرتفاع، وكما ويظهر ذلك الشكل البياني رقم (3-12). حيث جاءت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات خلال العام 1976 بقيمة (50) مليون دينار وارتفعت خلال فترة الدراسة إلى أن وصلت إلى ما قيمته (4552) مليون دينار.

الشكل البياني رقم (3-12) التغيرات في حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات من القطاع المصرفي (بالمليون دينار) خلال الفترة (1976 - 2014).



- المصدر البنك المركزي (2015).

الفصل الرابع

التحليل القياسي للدراسة

(4-1) مقدمة

(4-2) متغيرات الدراسة

(4-3) مصادر البيانات

(4-4) الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (Descriptive Analysis)

(4-5) الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة :

(4-5-1) اختبارات جذرالوحدة – الجذر الاحادي (Unit Root Tests) بواسطة:

اختبار ديكي– فولر(The Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليبس – بيرون (The Phillips-Perron Test)

(4-5-2) اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون

(4-6) اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

(4-7) نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

(4-8) اختبار Wald Test

- **اختبارات ديكي فولر الموسع وفيليبس- بيرون حول سكون البواقي**

(4-9) اختبار جرانجر (Granger) للسببية (The Causality Test)

(4-10) تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

(4-11) اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (ISF).

(1-4) مقدمـــة

بينت العديد من الدراسات العالمية والإقليمية الآثار الإقتصادية للتحويلات على اقتصادات الدول النامية، من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والإستثمار والاستهلاك وغيرها، فبينت بعض الدراسات الآثار الإيجابية للتحويلات على الإستثمار فمثلاً أشارت دراسة .Bjuggren et al (2010)؛ إلى التأثير الإيجابي للتحويلات على الإستثمار في ظل وجود نظام مؤسسي وسوق ائتماني عالي الجودة، وأشارت دراسة Giuliano and Ruiz-Arranz (2009)؛ بأن التحويلات في الدول الأقل تطور في النظام المالي تعتبر كبديل في تمويل الإستثمارات الانتاجية، فتنعكس على ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي.

وفي هذا الفصل وبهدف اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة ولتحليل البيانات السنوية المتعلقة بالأردن خلال الفترة (1976 – 2014)، والتي كان مصدرها من مجموعة البنك الدولي (World Bank Group) والبنك المركزي الأردني، وتم استخدام البرنامج الاحصائي (E-Views) لإجراء الإختبارات القياسية ولتحليل البيانات من خلال استخدام الطريقة القياسية نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM).

(2-4) متغيرات الدراسة :

تضمنت الدراسة متغيرات التكوين الرأسمالي "الإستثمار" (Investment) كمتغير تابع، والمتغيرات الأخرى المتمثلة بالتحويلات (Remittances)، والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات (Credit of Construction)، بالاضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) كمتغيرات مستقلة، حيث تم ادراجها ضمن النموذج القياسي وفقاً لنموذج دراسة (ÎNCALŢĂRĂU and MAHA,2012) مع تغيير في بعض المتغيرات المستقلة:

$$I_n = F(R_s, L_c, G_{.p.c}) \quad \ldots\ldots (1)$$

وبحيث تم اخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة للوصول الى الاستقرارية :

$$LogI_n = Log\ F(R_s, L_c, G_{.p.c}) \quad \ldots\ldots (2)$$

فأصبحت المعادلة كما يلي:

$$LogI_n = B_0 + B_1\ LogR_s + B_2\ LogL_{.c} + B_3\ LogG_{.p.c} + U \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث:

1.) I_n: يمثل التكوين الرأسمالي (الإستثمار)
2.) R_s: يمثل تحويلات العاملين.
3.) $L_{.c}$: يمثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي لقطاع الإنشاءات.
4.) $G_{.p.c}$: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
5.) β_0 : الثابت في المعادلة (المقطع (Intercept)).
6.) β_i: معلمات النموذج، حيث (i=1,2,3,4)
7.) U: حد الخطأ.

(3-4) مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على السلاسل الزمنية السنوية للفترة الممتدة من العام 1976 إلى العام 2014 حيث شهدت هذه الفترة مراحل انتعاش وركود للاقتصاد الأردني بسبب الأحداث السياسية والإقتصادية التي حدثت في المنطقة فأثرت على المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات من البنك الدولي للمتغيرات (التحويلات وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) ومن البنك المركزي الأردني للمتغيرات (التكوين الرأسمالي (الإستثمار) و التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات) .

(4-4) الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (Descriptive Analysis):

وفيها يتم وصف وتلخيص عام للبيانات المستخدمة في الدراسة، من خلال مقاييس النزعة المركزية لكل من الوسط الحسابي والمنوال والتشتت والإنحراف المعياري.

- **الجدول رقم (4-1): نتائج الاختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1976-2014)**

	LOG (GDP per capita)	LOG (Credit construction)	LOG (Remittances)	LOG (Investment)
الوسط (Mean)	7.122044	6.429712	6.912241	7.172290
الوسيط (Median)	7.120186	6.591537	6.926410	7.080859
أعلى قيمة (Maximum)	7.430849	8.423498	7.887464	7.904778
أدنى قيمة (Minimum)	6.755629	3.912023	5.674697	6.315575
الانحراف المعياري .Std. Dev	0.183306	1.109794	0.676770	0.423179
الالتواء (Skewness)	0.167340	-0.093108	-0.163791	0.223349
التفرطح (Kurtosis)	2.278360	2.684136	1.926513	2.186458
Jarque-Bera	1.028259	0.218475	2.046989	1.399757
الاحتمالية (Probability)	**0.598021**	**0.896517**	**0.359337**	**0.496646**
المجموع (Sum)	277.7597	250.7588	269.5774	279.7193
Observations عدد المشاهدات	39	39	39	39

يظهر الجدول رقم (4-1) نتائج الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي بعد أخذ اللوغاريتم للبيانات، والمتمثلة في الوسط الحسابي، وأعلى قيمة وأدنى قيمة، والانحراف المعياري، والالتواء والتفرطح و(Jarque- Bera)، إذ أظهرت نتائج اختبار (Jarque-Bera) أن البيانات موزعة توزيع طبيعي وذلك لأنَّ احتمالية هذا الاختبار أكبر من 5%، وبذلك تم قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة.

(5-4) الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة :

(1-5-4) اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Tests):

يعتبر سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في أية دراسة من القضايا المهمة في الاقتصاد القياسي، وذلك لأنَّ وجود بيانات غير ساكنة تسبب نتائج تقدير زائفة (Spurious Results) ، وبالتالي الميل إلى عدم الوثوق بنتائج بعض الدراسات التي كانت قد افترضت سكون المتغيرات دون اختبارها بالفعل. ويتم اختبار سكون البيانات باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests). ولاختبار جذر الوحدة عدد من الاختبارات منها :

(أ) اختبار ديكي – فولر الموسع (The Augmented Dickey-Fulle)

(ب) اختبار فيليبس – بيرون (The Phillips-Perron Test)

وبهدف الحكم على مدى سكون بيانات متغيرات الدراسة، تم اجراء اختباري جذر الوحدة على البيانات المستخدمة للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول وحسب الحالات المتعددة (المقطع، المقطع والاتجاه)، حيث يظهر الجدول رقم (4-2) نتائج الاختبارين، والتي بينت أن جميع المتغيرات ليست مستقرة عند المستوى I(0)، وأصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول من خلال مقارنة القيم المحسوبة بمستوى معنوية 5%، فأصبحت متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبذلك لا نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى، لأنَّ النتائج باستخدام هذه الطريقة سيشوبها شيء من عدم الدقة في التقدير، وبالتالي سيتم التوجه لاستخدام أساليب قياسية أخرى كنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

- **الجدول رقم (4-2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي – فولر الموسع و اختبار فيليبس بيـرون**

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF)											
	Level						First Level					
	مع المقطع(C)			مع المقطع والاتجاه (C+T)			مع المقطع(C)			مع المقطع والاتجاه(C+T)		
	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة
التكوين الرأسمالي	-1.52	0.51	غير ساكنة	-2.67	0.25	غير ساكنة	-6.04	0	ساكنة	-5.95	0.0001	ساكنة
التحويلات	-1.21	0.65	غير ساكنة	-2.49	0.33	غير ساكنة	-4.45	0.0008	ساكنة	-4.49	0.0052	ساكنة
تسهيلات الإنشاءات	-1.95	0.30	غير ساكنة	3.09	0.12	غير ساكنة	-3.39	0.0175	ساكنة	-3.33	0.0756	غير ساكنة
حصة الفرد من الناتج المحلي	-1.47	0.53	غير ساكنة	-1.44	0.83	غير ساكنة	-4.58	0.0007	ساكنة	-3.27	0.0869	غير ساكنة

المتغيرات	Phillips and Perron (PP)											
	Level						First Level					
	مع المقطع(C)			مع المقطع والاتجاه (C+T)			مع المقطع (C)			مع المقطع والاتجاه(C+T)		
	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة
التكوين الرأسمالي	-1.52	0.51	غير ساكنة	-2.81	0.20	غير ساكنة	-6.06	0	ساكنة	-5.96	0.0001	ساكنة
التحويلات	-1.29	0.62	غير ساكنة	-2.24	0.45	غير ساكنة	-4.57	0.0008	ساكنة	-4.52	0.0048	ساكنة
تسهيلات الإنشاءات	-1.59	0.47	غير ساكنة	-2.93	0.1639	غير ساكنة	-3.23	0.0260	ساكنة	-3.19	0.1024	غير ساكنة
حصة الفرد من الناتج المحلي	-1.54	0.50	غير ساكنة	-1.85	0.66	غير ساكنة	-4.58	0.0007	ساكنة	-4.46	0.0056	ساكنة

*تمت مقارنة القيم عند مستوى دلالة (5%)

(2-5-4) إختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

بعد ظهور اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون بيانات متغيرات الدراسة، ومعرفة درجة تكامل كلاً منها، يتم النظر باختبار التكامل المشترك بالتركيز على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، حيث أشار كلاً من (Engle and Granger, 1987) إلى أن هنالك احتمالية تكوين مزيج خطي يتّسِم بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، وفي حالة تم تكوين هذا المزيج الخطي الساكن، فإنه يعتبر متكامل من نفس الدرجة (cointegrated)، وللكشف عن وجود التكامل المشترك يتم استخدام اختبار جوهانسون لكون معادلة الانحدار الخطي متعددة المتغيرات .

- **اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :**

عمل جوهانسون (Johanson,1995) على تطوير أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، وبخاصة في حالة وجود اكثر من علاقة تكامل مشترك، فإذا كانت كامل السلاسل الزمنية ساكنة عند أخذ الفرق الأول I(1)، فقد تكون بينها علاقة تكاملية، وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فسوف يكون هنالك توليفة خطية في الاجل الطويل بين التغيرات,

تشير نتائج اختبار جوهانسن في الجدول رقم (4-3)، أن هنالك على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك، كما أن القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك بين كل من الإستثمار والتحويلات، والتسهيلات الممنوحة للإنشاءات وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث يتم قبول الفرضية البديلة والتي تبين وجود علاقة تكامل مشترك، بحيث سيتم الاستمرار وتقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام متجه تصحيح الخطأ.

■ الجدول رقم (4-3) نتائج اختبار جوهانسن

Sample (adjusted): 1978 2014 Included observations: 37 after adjustments Series: LOGI$_n$ LOGR$_s$ LOGL$_{.c}$ LOGG$_{p.c}$ Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.773071	84.90737	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.456665	30.03192	29.79707	0.0470
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.773071	54.87545	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.456665	22.57106	21.13162	0.0312
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

(4-6) اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج، هو اختبار التباطؤ الزمني الأمثل وذلك للتأكد من عدد فترات التباطؤ التي تدخل في النموذج .

الجدول رقم (4-4) نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGI$_n$ LOGR$_s$ LOGL$_{.c}$ LOGG$_{p.c}$
Exogenous variables: C
Sample: 1976 2014
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.20790	NA	3.23e-05	**1.011550**	**1.187496**	1.072960
1	153.4841	288.8029	7.12e-09	**-7.415783**	**-6.536050**	-7.108733
2	184.1318	45.97152	3.27e-09	**-8.229543**	**-6.646024***	-7.676852
3	205.4467	27.23570*	2.67e-09*	**-8.524815***	**-6.237510**	-7.726484*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

استناداً إلى الجدول رقم (4-4) فإنه وحسب معيار أكايكي (AIC) (Akaike Information Criterion) تبين أن الإبطاء الزمني هو ثلاث فترات. وأشار معيار شوارتز (SBC) (Schwarz information criterion) بأن عدد فترات الإبطاء فترتين واحدة، هذا وقد تم اعتماد فترات تباطؤ ثلاثة.

(7-4) نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

تم استخدام هذا النموذج في التحليل؛ لأن نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية أظهرت انها ساكنة عند الفرق الأول I(1). وتم اللجوء إليه لتقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويعتمد هذا النموذج على معنوية حدّ تصحيح الخطأ. فإذا كانت سالبة وذات دلالة إحصائية، فهذا دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد أظهرت إختبارات التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛ ولذلك فلا بد من تقدير هذه العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وقد تم استخدام الاختبار اللازم لاختيار فترات التباطؤ الزمنية المثالية والتي كانت 3 فترات.

بينت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ في الجدول (4-5) وفي الجدول (4-6)، بأن معامل سرعة التعديل (Speed of Adjustment) (ECT) كان معنوياً للتكامل المشترك الأول بين المتغيرات الإستثمار(المتغير التابع) و(المتغيرات المستقلة) المتمثلة، بالتحويلات، وتسهيلات قطاع الانشاءات، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاء معامل سرعة التعديل للتكامل المشترك الأول سالباً ومعنوياً وبقيمة (0.84-)، الأمر الذي يؤكّد وجود علاقة طويلة الأجل وسببية بين الإستثمار والمتغيرات الأخرى المستخدمة، ويبين معامل سرعة التعديل أن 84% من الاختلالات في النموذج تتعدل خلال فترة عام تقريباً والتالي فسرعة التعديل عالية وذلك للرجوع الى التوازن، وجاء معامل سرعة التعديل للتكامل المشترك الثاني سالباً وبقيمة (-) 0.24 لكنه غير معنوي، مما يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التحويلات (المتغير التابع) و(المتغيرات المستقلة) المتمثلة بالاستثمار، وتسهيلات قطاع الانشاءات، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وللتأكد من وجود علاقة قصيرة الأجل تم استخدام اختبار Wald test.

(8-4) اختبار Wald Test:

وهو طريقة اختبار معنوية المتغيرات المستقله في النموذج الاحصائي و يسمى ايضاً "significance test".وتم وصفه من قبل pilot (1996) و Agresti (1990)، بأنه احدى الطرق لاختبار ان المعلمات المقترنة بالمتغيرات المستقلة تساوي الصفر. حيث أظهرت النتائج في الجدول (4-7) قبول فرضية العدم كون النتائج جاءت غير معنوية، أي عدم وجود تأثير مشترك للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الإستثمار) وبالتالي ليس هنالك علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة.

- **الجدول رقم (4-5) نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ**

Vector Error Correction Estimates Sample (adjusted): 1980 2014 Included observations: 35 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
Cointegrating Eq:	**CointEq1**	**CointEq2**
LOGI(-1) **(Investment)**	1.000000	0.000000
LOGR(-1) **(Remittances)**	0.000000	1.000000
LOGL(-1) **(Construction Credit)**	-0.382400	-0.416369
	(0.02540)	(0.06078)
	[-15.0575]	[-6.85022]
LOGG(-1) **(GDP per capita)**	0.170150	-1.117151
	(0.17657)	(0.42260)
	[0.96363]	[-2.64350]
C	-5.915339	3.726902
Error Correction:	**D(LOGI)**	**D(LOGI)**
ECT	-0.836908	-0.240177
S.E.	(0.27990)	(0.17020)
t-statistic	[-2.99000]	[-1.41118]

- **الجدول رقم (4-6) نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ ومعنوية التقدير**

Dependent Variable: D(LOGI) Method: Least Squares Sample (adjusted): 1980 2014 Included observations: 35 after adjustments
Δ(LOGI) = B(1)*(LOGI(-1) - 0.382399547404*LOGL(-1) + 0.170150307159*LOGG(-1) - 5.91533863562) + B(2)*(LOGR(-1) - 0.416368605358*LOGL(-1) 1.11715081484*LOGG(-1) + 3.7269015068) + B(3) * Δ(LOGI(-1)) + B(4)*D(LOGI(-2)) + B(5)* Δ(LOGI(-3)) + B(6)*D(LOGR(-1)) + C(7)* Δ(LOGR(-2)) + B(8)* Δ(LOGR(-3)) + B(9)* Δ(LOGL(-1)) + B(10)* Δ(LOGL(-2)) + B(11)* Δ(LOGL(-3)) + B(12)* Δ(LOGG(-1)) + B(13) *Δ(LOGG(-2)) + B(14)* Δ(LOGG(-3)) + B(15)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B(1)	-0.836908	0.279902	-2.989999	0.0072
B(2)	-0.240177	0.170196	-1.411176	0.1736

- **الجدول رقم (4-7) نتائج اختبار Wald Test:**

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	1.563571	(8, 20)	0.1983
Chi-square	**12.50857**	**8**	**0.1299**
Null Hypothesis: B(6)=B(7)=B(8)=B(9)=B(10)=B(11)=B(12)=B(13)=B(14)			

وتم إجراء اختبارات ديكي فولر الموسع وفيليبس- بيرون للتأكد من سكون البواقي، حيث جاءت قيم (T) المحسوبة لاختبار سكون البواقي حسب الحالات المتعددة (المقطع، المقطع والاتجاه) بقيم أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%؛ فتم رفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة وعدم سكون البواقي، وتم قبول الفرضية البديلة بسكون البواقي ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الانحدار.

- **الجدول رقم (4-8): نتائج فحص سكون البواقي المقدرة**

Phillips and Perron (PP)				Augmented Dickey-Fuller (ADF)				
احتمالية	مع الإتجاه	الاحتمالية	مع المقطع	احتمالية	مع الإتجاه	الاحتمالية	مع المقطع	
0.0001	-6.12	0.000	-5.99	0.0001	-5.93	0.000	-5.96	إحصائية T
رفض		رفض		رفض		رفض		فرض جذر الوحدة

* معنوي عند مستوى دلالة (5%).

(4-9) اختبار جرانجر (Granger) للسببية (The Causality Test):

تعرف السببية أنه عند وجود متغيرين Y و X، بأن المتغير X يسبب المتغير Y، إن كان التباطؤ الزمني للمتغير X يمتلك طاقة تنبؤ اضافية على المتغير Y عند اضافة تباطؤ زمني للمتغير X إلى التباطؤ الزمني لقيم Y (الهزايمة، 2009).

وأظهرت نتائج التحليل للسببية كما يظهر في الجدول رقم (4-8) أن هنالك علاقات سببية تبادلية ما بين الإستثمار وتسهيلات الانشاءات، ووجود علاقة سببية احادية الاتجاه بين المتغيرات (من الإستثمار إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) و (من التحويلات إلى تسهيلات الانشاءات) وعدم وجود علاقات تبادلية بين (التحويلات والإستثمار) و (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات) و(حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسهيلات الانشاءات).

- **الجدول رقم (4-9) نتائج اختبارات السببية بين متغيرات الدراسة**

اتجاة السببية		F	الاحتمالية	النتيجة	اتجاه العلاقة السببية
I_n	R_s	0.36124	0.7814	لا يسبب	عدم وجود علاقة سببية بين التحويلات والإستثمار
R_s	I_n	1.61952	0.2064	لا يسبب	
I_n	Lc	4.00094	0.0169	يسبب	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإستثمار وتسهيلات الانشاءات
Lc	I_n	7.44221	0.0008	يسبب	
I_n	$G_{.p.c}$	0.95746	0.4260	لا يسبب	وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من الإستثمار إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
$G_{.p.c}$	I_n	3.26586	0.0354	يسبب	
R_s	Lc	2.14105	0.1166	لا يسبب	وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من التحويلات إلى تسهيلات الانشاءات
Lc	R_s	2.92694	0.0504	يسبب	
R_s	$G_{.p.c}$	1.62790	0.2045	لا يسبب	عدم وجود علاقة سببية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات
$G_{.p.c}$	R_s	1.44649	0.2496	لا يسبب	
Lc	$G_{.p.c}$	1.86766	0.1572	لا يسبب	عدم وجود علاقة سببية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسهيلات الانشاءات
$G_{.p.c}$	Lc	2.87823	0.0530	لا يسبب	

- **الجدول رقم (4-10) احصائيات فحص بواقي النموذج القياسي**

Statistics	Probability
Normality (Jarque-Bera)	**0.756**
Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test	**0.083**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	**0.279**

أظهرت النتائج في الجدول (4-10) عدم وجود مشاكل قياسية حيث جاءت الإحتمالية أعلى من نسبة 5%.

(4-10) تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

تستخدم هذه الطريقة في تحليل مكونات التباين للتعرف على التأثير النسبي للتغير المفاجئ (الصدمات) في أي متغير على المتغيرات الأخرى، بحيث يتم التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير في الدراسة، ان كان هذا الخطأ يعود إلى خطأ التنبؤ في نفس المتغير، أو عائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، وذلك باستخدام توزيع تشولاسكي (Cholesky) لتجنب مشكلة التأثر المتزامن للأخطاء في متغيرات النموذج (المجالي، 2003). حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول(4-11) نتائج تحليل مكونات التباين التكوين الرأسمالي (الاستثمار)					
Period	**S.E.**	**Investment**	**Remittances**	**Credit construction**	**GDP per capita**
1	0.145736	**100.0000**	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.197165	**91.52974**	0.756747	7.699238	0.014277
3	0.243608	**68.08421**	2.187807	22.01578	7.712199
4	0.280029	**55.45684**	6.018092	29.10251	9.422561
5	0.301636	**48.72232**	6.862592	34.59368	9.821406
6	0.315235	**45.53609**	7.365446	37.24333	9.855132
7	0.325185	**43.80153**	7.496528	38.90388	9.798063
8	0.334106	**42.37366**	7.640200	40.23717	9.748963
9	0.342710	**41.09024**	7.793622	41.39112	9.725025
10	0.350968	**40.04144**	7.951186	42.37769	9.629677

تُظهر نتائج الجدول رقم (4-11) أنه عند تحليل نتائج مكونات التباين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) تبين أن التباطؤات الزمنية للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) تفسر (100%) من خطأ التنبؤ في المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، أي أن جميع متغيرات النموذج لا تساهم في تفسير خطأ التنبؤ في التكوين الرأسمالي (الاستثمار) خلال الفترة الأولى للمتغيرات التحويلات وتسهيلات الإنشاءات ولنصيب الفرد من الناتج المحلي، ولكن أظهرت الفترات التالية تناقص قوة التباطؤات للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) في تفسيرها لتباين المتغير نفسه فوصلت في الفترة الثانية إلى (91%)، وقابل هذا الانخفاض زيادة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لكل من التحويلات، وتسهيلات الإنشاءات، لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ساهمت هذه المتغيرات في تفسير تقلبات

للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) حيث أن التحويلات تساهم بتفسير (0.75%)، وتسهيلات الإنشاءات تساهم بتفسير (7.69%)، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ساهمت بتغسير (0.014%).

وأمّا خلال الفترة الأخيرة فوصلت التباطؤات الزمنية للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) (40%) من خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، وكانت زيادة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الأخرى ومساهمتها في تفسير تقلبات للتكوين الرأسمالي (الاستثمار) حيث تساهم التحويلات بـ (7.95%) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تساهم بتفسير (9.62%). وأمّا متغير تسهيلات الإنشاءات فكان الأعلى تفسيراً من التقلبات في التكوين الرأسمالي (الاستثمار) خلال الفترة الأخيرة، حيث وصلت هذه النسبة الى (42.3%) الامر الذي يشير الى قوة تأثير تسهيلات الإنشاءات على التكوين الرأسمالي (الاستثمار).

واما باقي المتغيرات فتم تحليلها وتظهر نتائج تحليل مكونات التباين لها للفترتين الأولى والثانية والأخيرة في الجدول رقم (4-12) التالي :

نتائج تحليل مكونات التباين لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج					
Period	**S.E.**	**Investment**	**Remittances**	**Credit construction**	**GDP per capita**
1	0.126571	29.18824	**70.81176**	0.000000	0.000000
2	0.166725	27.60561	**60.61122**	1.107219	10.67595
10	0.405674	40.21171	**23.09039**	28.16822	8.529674
نتائج تحليل مكونات التباين للتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات					
Period	**S.E.**	**Investment**	**Remittances**	**Credit construction**	**GDP per capita**
1	0.080757	13.78552	13.80906	**72.40541**	0.000000
2	0.139335	15.05724	12.44018	**71.01703**	1.485549
10	0.570951	25.71029	8.000845	**57.87205**	8.416819
نتائج تحليل مكونات التباين لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي					
Period	**S.E.**	**Investment**	**Remittances**	**Credit construction**	**GDP per capita**
1	0.040726	23.18774	25.85015	9.685307	**41.27680**
2	0.060386	20.68453	13.27307	15.79045	**50.25195**
4	0.101653	20.51107	5.796473	19.32430	**54.36816**
10	0.167718	36.17566	4.392376	25.97810	**33.45386**

يظهر الجدول رقم (4-11) : نتائج مخرجات تحليل مكونات التباين للتحويلات. حيث أظهرت النتائج أنَّ التباطؤات الزمنية للمتغيرات انخفضت بحيث كانت للتحويلات من (70.8%) للفترة الأولى، ووصلت إلى (23%) في الفترة الأخيرة مع ارتفاعها للمتغيرات الأخرى. وفي تحليل التباين للتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات انخفضت من (72.4%) للفترة الأولى، إلى أن وصلت إلى (57.8%) في الفترة الأخيرة. وفي تحليل مكونات التباين لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أظهرت ارتفاع في الفترات الأولى لتصل إلى (54%) وثم انخفضت لتصل في الفترة الأخيرة إلى (33.4%) وارتفاعها للمتغيرات الأخرى .

(11-4) دالــــة الإستجابـــة لردة الفعل (Impulse Response Function-IRF)

تعمل هذه الدالة على تتبع مسار زمني للتغيرات والصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة، وتعكس كيفية استجابة المتغيرات لأي تغير مفاجئ بمقدار انحراف معياري واحد في أحد هذه المتغيرات مع مرور الزمن (Gujarat,1995).

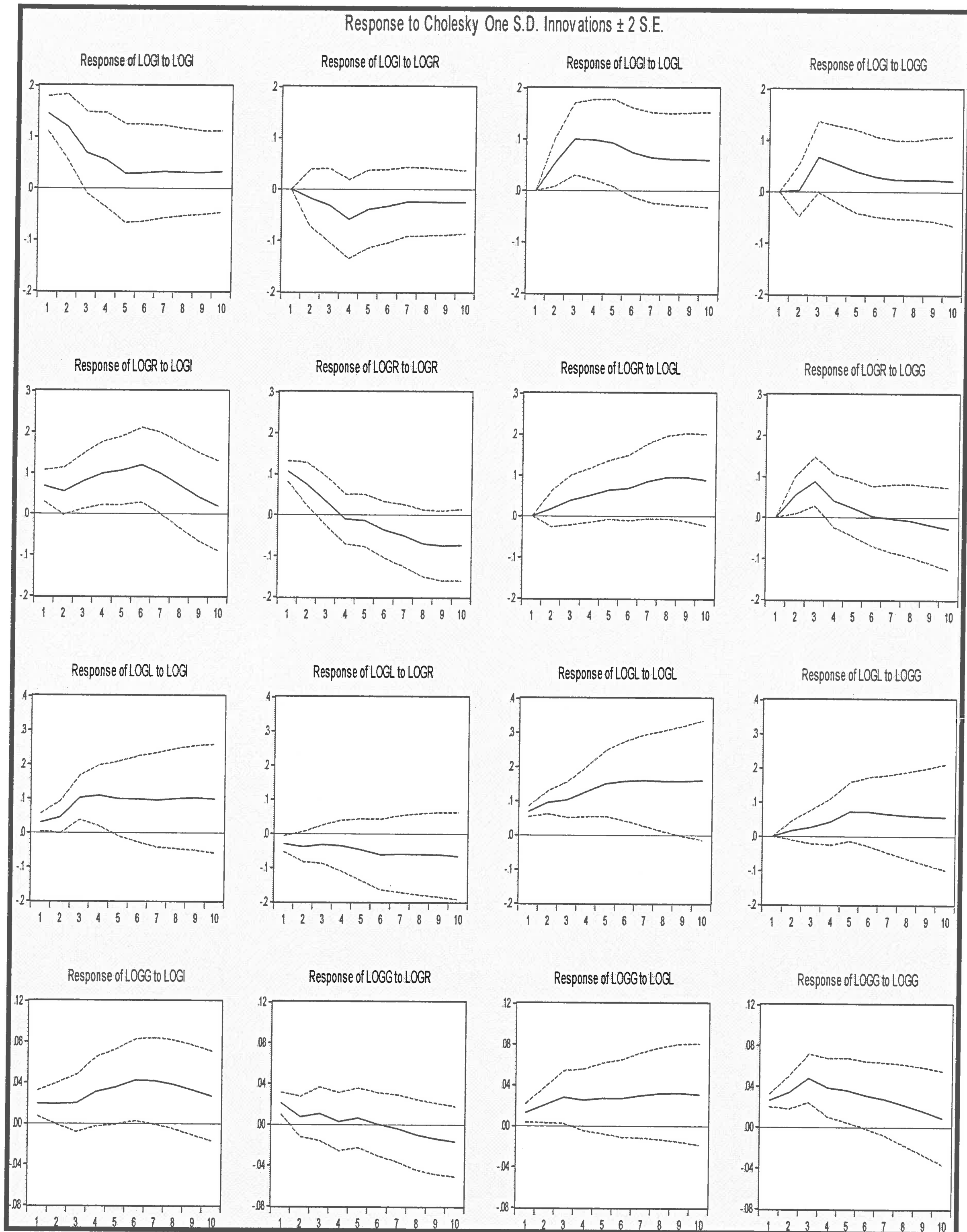
وقد أظهر الشكل (4-1) نتائج اختبار دالة الاستجابة كالتالي :-

1.) ان أي صدمة عشوائية أو تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، يؤثر بشكل سلبي على الإستثمار، وأمَّا حدوث تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في الإستثمار، فإن لذلك تأثير سلبي وإيجابي، بحيث يتزايد خلال فترات ويتناقص خلال فترات اخرى.

2.) أظهرت النتائج أن أيَّ صدمة عشوائية أو تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات، يوثر بشكل ايجابي على الإستثمار، وأيضاً حدوث تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في الإستثمار، فإن لذلك تأثير إيجابي على التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات.

3.) إن أيَّ صدمة عشوائية أو تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، جاء تأثيره إيجابي على الإستثمار، وأيضاً جاء حدوث تغير مفاجىء مقداره انحراف معياري واحد في الإستثمار له تأثير إيجابي على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (4-1) يظهر نتائج دالـــة الإستجابة لردة الفعل لمتغيرات الدراسة.



الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(1-5) النتائـــج:

هدفت الدراسة الى تحليل أثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الاستثمار في الأردن خلال الفترة (1976-2014)، حيث بيّنت الدراسة وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :-

- أظهر التحليل القياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية على التكوين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) في الاردن، أن جميع المتغيرات هي متغيرات غير ساكنة عند المستوى، وتصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول I(1).
- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) من خلال اختبار جوهانسون إلى أن هناك على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات (الإستثمار، التحويلات، وتسهيلات قطاع الانشاءات، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك، أي علاقة ساكنة في الاجل الطويل.
- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) أن معامل سرعة التعديل (Speed of Adjustment) (ECT) كان سالباً ومعنوياً للتكامل المشترك الأول بين المتغيرات الإستثمار(المتغير التابع) و(المتغيرات المستقلة) المتمثلة، بالتحويلات، وتسهيلات قطاع الانشاءات، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاء معامل سرعة التعديل للتكامل المشترك الأول بقيمة (-0.84). الأمر الذي يؤكّد وجود علاقة طويلة الأجل وسببية بين متغير الإستثمار (التابع) والمتغيرات الأخرى (المستقلة) ومن ضمنها التحويلات وهي يتوافق مع فرضية الدراسة بأنه يوجد أثر بين تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج والاستثمار في الاردن . ويبين معامل سرعة التعديل أن 84% من الاختلالات في النموذج تتعدل خلال فترة عام تقريباً والتالي فسرعة التعديل عالية وذلك للرجوع الى التوازن، وجاء معامل سرعة التعديل للتكامل المشترك الثاني غير معنوي، مما يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (المتغير التابع) المتمثل بالتحويلات و(المتغيرات المستقلة) ومن ضمنها تسهيلات قطاع الانشاءات، وهذا يتعارض مع الفرضية الثانية بأنه يوجد أثر بين تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج والانشاءات.
- أظهرت نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع اختبار و فيليبس- بيرون للتأكد من سكون البواقي، ان قيم (T) المحسوبة جاءت لاختبار سكون البواقي حسب الحالات المتعددة (المقطع، المقطع والاتجاه) بقيم أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%؛ فتم

رفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة وعدم سكون البواقي، وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون البواقي ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الانحدار

- أظهرت نتائج اختبار Wald Test انها جاءت غير معنوية، والتي تشير لعدم وجود تأثير مشترك للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الإستثمار) وبالتالي ليس هنالك علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة .
- بيّنت نتائج اختبارات سكون البواقي رفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة وعدم سكون البواقي، وتم قبول الفرضية البديلة بسكون البواقي ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الانحدار.
- أظهر اختبار السببية أن هنالك علاقات سببية تبادلية ما بين الإستثمار وتسهيلات الانشاءات، ووجود علاقة سببية احادية الاتجاه بين المتغيرات (من الإستثمار إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) و(من التحويلات إلى تسهيلات الانشاءات) وعدم وجود علاقات تبادلية بين (التحويلات والإستثمار) و(حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات) و(حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسهيلات الانشاءات).
- أما تحليل مكونات التباين، بينت أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع التكوين الرأسمالي (الإستثمار) فجاءت القوة التفسيرية لتسهيلات الإنشاءات الأعلى في الفترة الأخيرة حيث وصلت هذه النسبة الى (42.3%) الامر الذي يشير الى قوة تأثير وعلاقة تسهيلات الإنشاءات على الإستثمار (التكوين الرأسمالي).

(2-5) التوصيـــــات:

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- الإهتمام برأس المال البشري الأردني من تعليم وتدريب؛ لإكساب الأفراد المهارات اللازمة لتحسين قدرتهم على المنافسة للعمل في الخارج .
- تعزيز قاعدة المعرفة عن الأردنيين العاملين في الخارج والمهاجرين، لمعرفة استثماراتهم واحتياجاتهم وما يمكن أن يقدموه للمجتمع الأردني.
- قيام الحكومة بتقديم التسهيلات والحوافز للأردنيين العاملين في الخارج والمهاجرين لإقامة المشاريع والإستثمارات المنتجة لتساهم في دعم الاقتصاد الاردني وتحسين ظروف المجتمع.
- وضع الخطط وتحسين الإجراءات لجذب تحويلات العاملين في الخارج والمهاجرين إلى الأردن لزيادة مدخراتهم لدى القطاع المصرفي، لتنعكس على حجم التسهيلات الإئتمانية الموجهه الإستثمار.
- تحسين العلاقات مع دول المنطقة وخاصة الخليجية؛ والتي من شأنها زيادة الطلب على العمالة الاردنية في الخارج.
- قيام الممثلين الدبلوماسيين للأردن في الخارج ببذل الجهود للتواصل مع الإردنيين العاملين في الخارج والمهاجرين، لتقديم الصورة الواضحة عن الأردن، ومحاولة جلب استثماراتهم، ولإزالة اية مخاوفهم قد تواجههم مع الإدارات المحلية عند عودتهم في زيارات كالجمارك وغيرها.
- إيجاد هيئات حكومية يناط بها القيام بمساعدة المغتربين والاردنيين العاملين في الخارج الراغبين في الاستثمار في الاردن، من حيث تقديم المعلومات الدقيقة حول إجراءات الاستثمار والحوافر الضريبية والجمركية التي تقدم لهم كمستثمرين.
- العمل على تحسين واقع البنية التحتية من طرق ومواصلات وغيرها، لإيجاد بيئة استثمارية جيدة، وربط المناطق مع بعضها وبالتالي زيادة الطلب على السلع وخلق بيئة منافسة.
- العمل على إستغلال تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج في الاستثمار، وتشجيعهم على الإدخار لدى القطاع المصرفي، لتنعكس على زيادة في قيمة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين وتوفير التمويل اللازم لعملية الاستثمار.
- العمل على استخدام متغيرات اخرى في النموذج القياسي ذات علاقة بالإنشاءات لاظهار اثر تحويلات العاملين في الخارج على الاستثمار في قطاع الانشاءات، حيث بين

اختبار السببية ان هنالك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات إلى تسهيلات الانشاءات، في حين بينت نتائج النموذج القياسي انه لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين تحويلات العاملين وتسهيلات الإنشاءات حيث جاء معامل سرعة التعديل غير معنوي.

❖ قائمـة الملاحـق :

▪الجدول (1) قيم المتغيرات للفترات الزمنية المستخدمة في الدراسة * بالمليون دينار

السنة	التكوين الراسمالي	تحويلات العاملين	تسهيلات الإنشاءات	حصة الفرد من الناتج المحلي **
1976	553.12	291.40	50	858.88
1977	735.50	333.23	65.80	881.73
1978	710.52	369.39	100.60	1027.61
1979	793.18	426.11	151.00	1079.56
1980	1083.28	562.95	180.80	1236.68
1981	1394.52	730.27	201.00	1245.64
1982	1188.99	765.72	216.80	1285.19
1983	1022.02	786.99	271.30	1259.46
1984	1040.85	879.16	324.00	1317.12
1985	734.68	723.18	331.60	1314.87
1986	772.11	836.62	353.70	1355.82
1987	976.48	665.04	358.20	1345.08
1988	989.97	634.56	374.50	1274.49
1989	996.21	444.54	399.10	1064.06
1990	1129.23	353.79	422.70	1035.78
1991	823.19	317.63	436.30	943.11
1992	1272.07	598.40	463.20	1062.84
1993	1465.88	737.36	458.10	1062.83
1994	1451.20	772.81	687.00	1073.21
1995	1496.45	1018.83	757.40	1103.14
1996	1379.55	1203.88	777.80	1092.29
1997	1215.58	1293.22	775.20	1094.31
1998	1069.06	1149.36	791.40	1093.26
1999	1098.49	1243.29	758.70	1110.24
2000	1167.04	1308.11	744.90	1129.33
2001	1149.47	1425.80	728.90	1160.10
2002	1151.78	1518.68	764.90	1197.72
2003	1197.24	1559.80	804.50	1217.12
2004	1640.92	1653.39	953.20	1289.92
2005	2176.36	1716.40	1162.10	1363.81
2006	1968.55	1980.90	1560.80	1440.90
2007	2262.34	2358.40	1942.10	1524.29
2008	2637.64	2488.70	2293.10	1599.23
2009	2527.38	2456.83	2582.50	1650.02
2010	2190.27	2493.58	3167.70	1651.58
2011	2240.84	2387.93	3463.60	1657.30
2012	2483.02	2474.11	3682.60	1664.34
2013	2631.23	2582.66	4086.40	1674.08
2014	2710.20	2663.68	4552.80	1687.24

(*) المصدر البنك الدولي
(**) بالأسعار الثابتة

▪ الجدول رقم (2) النسبة المئوية لمتغيرات الدراسة للناتج المحلي الإجمالي * نسبة مئوية

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة*	الناتج المحلي بالأسعار الجارية **	تحويلات العاملين	نسبة تحويلات العاملين للناتج المحلي*	نسبة التحويلات للناتج المحلي **	نسبة التكوين الراسمالي للناتج المحلي *
1976	1689.4	567.3	291.40	18.08	49.45	34.09
1977	1829.6	690.4	333.23	19.41	46.78	40.25
1978	2098.1	795.4	369.39	17.79	45.13	33.08
1979	2534.6	982.5	426.11	18.80	42.20	31.54
1980	2818.1	1164.8	562.95	20.87	46.98	37.17
1981	3302.2	1448.7	730.27	25.86	48.48	46.03
1982	3534.2	1649.9	765.72	25.25	44.67	39.44
1983	3455.8	1786.6	786.99	25.44	42.87	33.01
1984	3604.1	1909.7	879.16	26.16	45.71	29.91
1985	3506.5	1970.5	723.18	20.80	36.79	21.05
1986	3699.5	2240.5	836.62	22.49	37.63	19.83
1987	3785.5	2286.7	665.04	17.37	29.74	22.55
1988	3840.8	2349.5	634.56	16.89	28.07	22.66
1989	3428.7	2425.4	444.54	13.67	19.90	23.24
1990	3419.3	2760.9	353.79	10.78	14.03	30.80
1991	3474.3	2958	317.63	9.50	11.61	24.97
1992	3972.8	3610.5	598.40	15.08	17.47	33.48
1993	4151.1	3884.2	737.36	17.76	19.74	36.63
1994	4357.4	4357.4	772.81	17.73	18.37	33.29
1995	4627.6	4714.7	1018.83	22.02	22.16	32.96
1996	4724.2	4911.3	1203.88	25.48	25.09	30.52
1997	4880.5	5137.4	1293.22	26.50	25.41	25.73
1998	5027.5	5609.9	1149.36	22.87	20.51	21.82
1999	5198	5778.1	1243.29	23.92	21.55	21.57
2000	5418.6	5998.6	1308.11	24.15	21.55	22.37
2001	5704.2	6363.7	1425.80	25.00	22.01	21.06
2002	6034.1	6794	1518.68	25.17	22.19	20.10
2003	6285.2	7228.8	1559.80	24.82	21.31	20.85
2004	6823.7	8090.7	1653.39	24.23	20.03	27.39
2005	7379.6	8925.4	1716.40	23.26	18.84	34.15
2006	7976.8	10675.4	1980.90	24.83	18.12	28.34
2007	8629	12131.4	2358.40	27.33	18.81	30.27
2008	9252.1	15593.4	2488.70	26.90	15.67	29.89
2009	9759.9	16912.2	2456.83	25.17	14.30	26.30
2010	9985.5	18762	2493.58	24.97	13.40	24.02
2011	10243.8	20476.6	2387.93	23.31	11.77	25.45
2012	10515.3	21965.5	2474.11	23.53	11.41	26.90
2013	10812.8	23851.6	2582.66	23.89	10.94	28.06
2014	11147.6	25437.12	2663.68	23.89	10.47	27.97

(*) المصدر البنك الدولي والبنك المركزي الأردني

- **الجدول رقم (3) نسب نمو المتغيرات الاقتصادية في الدراسة**** نسبة مئوية

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة *	الناتج المحلي بالأسعار الجارية *	التكوين الرأسمالي للانشاءات*	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة نمو التكوين الرأسمالي	نسبة نمو تحويلات العاملين
1976	1689.4	567.3	-	24.31	30.14	-	-
1977	1829.6	690.4	-	8.30	21.70	32.97	14.36
1978	2098.1	795.4	-	14.68	15.21	-3.40	10.85
1979	2534.6	982.5	-	20.80	23.52	11.63	15.36
1980	2818.1	1164.8	-	11.19	18.55	36.57	32.11
1981	3302.2	1448.7	-	17.18	24.37	28.73	29.72
1982	3534.2	1649.9	-	7.03	13.89	-14.74	4.85
1983	3455.8	1786.6	-	-2.22	8.29	-14.04	2.78
1984	3604.1	1909.7	-	4.29	6.89	1.84	11.71
1985	3506.5	1970.5	11.90	-2.71	3.18	-29.42	-17.74
1986	3699.5	2240.5	11.30	5.50	13.70	5.10	15.69
1987	3785.5	2286.7	10.50	2.32	2.06	26.47	-20.51
1988	3840.8	2349.5	7.00	1.46	2.75	1.38	-4.58
1989	3428.7	2425.4	7.80	-10.73	3.23	0.63	-29.94
1990	3419.3	2760.9	3.30	-0.27	13.83	13.35	-20.41
1991	3474.3	2958	3.00	1.61	7.14	-27.10	-10.22
1992	3972.8	3610.5	15.20	14.35	22.06	54.53	88.39
1993	4151.1	3884.2	20.40	4.49	7.58	15.24	23.22
1994	4357.4	4357.4	32.40	4.97	12.18	-1.01	4.81
1995	4627.6	4714.7	15.20	6.20	8.20	3.13	31.83
1996	4724.2	4911.3	12.30	2.09	4.17	-7.81	18.16
1997	4880.5	5137.4	5.10	3.31	4.60	-11.89	7.42
1998	5027.5	5609.9	4.20	3.01	9.20	-12.05	-11.12
1999	5198	5778.1	9.20	3.39	3.00	2.75	8.17
2000	5418.6	5998.6	4.70	4.24	3.82	6.24	5.21
2001	5704.2	6363.7	9.30	5.27	6.09	-1.51	9.00
2002	6034.1	6794	10.10	5.78	6.76	0.20	6.51
2003	6285.2	7228.8	13.40	4.16	6.40	3.95	2.71
2004	6823.7	8090.7	17.40	8.57	11.92	37.06	6.00
2005	7379.6	8925.4	11.10	8.15	10.32	32.63	3.81
2006	7976.8	10675.4	14.90	8.09	19.61	-9.55	15.41
2007	8629	12131.4	43.70	8.18	13.64	14.92	19.06
2008	9252.1	15593.4	33.70	7.22	28.54	16.59	5.53
2009	9759.9	16912.2	32.20	5.49	8.46	-4.18	-1.28
2010	9985.5	18762	25.05	2.31	10.94	-13.34	1.50
2011	10243.8	20476.6	26.04	2.59	9.14	2.31	-4.24
2012	10515.3	21965.5	10.03	2.65	7.27	10.81	3.61
2013	10812.8	23851.6	13.58	2.83	8.59	5.97	4.39
2014	11147.6	25437.12	****14.50	3.10	6.65	3.00	3.14

(*) بالمليون دينار
(**) المصدر البنك الدولي والبنك المركزي الأردني
(***) مصدر قيمة التكوين الرأسمالي من دائرة الاحصاءات العامة حسب ما هو متوفر لديهم.
(*****) تم تقديرها حسب نسبة النمو التي اشار اليها البنك المركزي في تقريره 2014

- **الجدول رقم (4) يظهر معدلات النمو الاقتصادي كنسبة مئوية خلال الفترة من (2011 – 2014)****

	2011	2012	2013	2014
بالأسعار الجارية				
الناتج القومي بأسعار السوق	9.1	7.3	8.6	6.6
الناتج القومي بأسعار السوق *	9	6.9	8.9	6.5
بالأسعار الثابتة				
الناتج القومي بأسعار السوق	2.6	2.7	2.8	3.1
الناتج القومي بأسعار السوق *	2.5	2.3	3.1	2.9

(*) يمثل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري مضافاً اليه صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج.
(**) المصدر البنك المركزي الأردني

- **الجدول رقم (5) الإستثمارات الواردة إلى الأردن حسب القطاعات للفترة (كانون الثاني 2003 وايار 2015) ****

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة *
.1	العقارات	19	27	28665	17681
.2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	8	11	2585	12877
.3	المواد الكيمأوية	9	10	2702	3934
.4	بناء ومواد بناء	6	6	4199	1528
.5	الالات الصناعية والمعدات	5	5	3566	1128
.6	المعادن	5	5	1436	910
.7	الفنادق والسياحة	24	28	3718	871
.8	الخدمات المالية	21	47	808	771
.9	الاتصالات	15	17	994	668
.10	الطاقة المتجددة/البديلة	4	4	174	617
.11	آخرى	135	147	16212	2473
	الإجمالي	**251**	**307**	**65059**	**43458**

(*) بالمليون دولار
(**)المصدر FDI Intelligence from The Financial Times من خلال تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2015

- الجدول رقم (6) أهم مؤشرات قطاع الإنشاءات في الأردن

	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشركات الانشائية	313	341	241	217	224
عدد رخص البناء الممنوحة رخصة / بالاف	26.660	29.576	32.466	36.601	39.578
المساحة المرخصة للبناء (1000م2)	12.722	12.161	12.907	13.985	14.992
معدل النمو بالأسعار الثابتة (%)	-4.6	-4.3	-1	8.7	6.8

(*) المصدر التقرير السنوي لنقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين 2014 + تقارير سنوية متعددة للبنك المركزي

- الجدول (7) حجم العمل في الانشاءات حسب المجال للفترة من 2009 – 2014

بالمليون دينار

السنة	ابنية	طرق	مياه وصرف صحي	كهروميكانيك	اخرى
2009	588	245	787	345	8
2010	607.7	106.7	44.1	30.4	1.2
2011	568.9	119.8	51.9	45	1.8
2012	687.8	80.6	176.4	45.1	0.2
2013	1173	119.8	28.8	326.4	515
2014	741.1	339.7	37	40.9	241.5

(*) المصدر التقرير السنوي لنقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين 2014

قائمة المصادر والمراجع

❖ أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، جمال أحمد،(2006)، **الرؤية الهاشمية للإقتصاد الوطني**، (ط1)، الأردن: نشر من قبل المؤلف.
- البستنجي، غالب، (2007)، **"العوامل المحددة لاختيار الاستراتيجية التسويقية في الشركات العاملة في قطاع الإنشاءات الأردني"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- برناردين، ريتشارد،غيرد، (2007)، دراسة **"الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص"** ، صندوق النقد الدولي.
- بركات، عماد (1995) **"استثمار اموال الزكاة في الاقتصاد الاسلامي"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- البنوي، حربي وابو الشعر، سليم (1982)، **"حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج"**، البنك المركزي الأردني، الأردن ، دائرة الابحاث والدراسات.
- البنك المركزي الأردني، **تقارير سنوية**، اعداد مختلفة ، عمان ، الأردن.
- داود، حسام علي، (2010)، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، (ط1)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الهزايمة، محمد سيف الدين، (2009)، **"جدلية عرض النقود ما بين الداخلية والخارجية: دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1993-2008)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- جميل ،هيل ،(1999)، **"الاستثمار الاجنبي الخاص في الدول النامية "**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات استراتيجية، الطبعة الاولى ، عدد 33.
- الطيب، سعود موسى، (2011)، **أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من الأزمة المالية العالمية** .
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات (2015)، **"تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية"**، التقرير السنوي، الكويت.

- المنظمة الدولية للهجرة وادارة المغتربين العرب-جامعة الدول العربية، (2011)، دراسة حول ديناميكية الجاليات العربية المغتربة: **تعزيز المساهمات الايجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمقراطية في أوطانهم الأصلية.**
- المجالي، احمد عبدالقادر،(2008)، **السياسة المثلى للسيطرة على التضخم: نموذج الانحدار الذاتي**، اطروحة الدكتوراة غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- المجالي، احمد عبدالقادر،(2003)، **"أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني: نموذج Var خلال الفترة (1970-2000)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- المحارمة، وصفي، (2009)،**" أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على تشجيع الإستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية "** اطروحة الدكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.
- نقابة المقاولون الأردنيون، (2004)، **"مجلة البناء"**، عمان، الأردن.
- نقابة المقاولون الأردنيون، (2014)، **"التقرير السنوي"**، عمان، الأردن
- عبد الوهاب الغزو،(2013)، **"أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني "** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن.
- عرفة، سيد سالم، (2009)، "**ادارة المخاطر الإستثمارية**"، (ط1)، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع.
- عبدالرحمن، اسماعيل وعريقات،حربي،(2004)، "**مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**"، (ط1)، الاردن، دار وائل للنشر.
- عمر، حسين ،(2000)، "**الإستثمار والعولمة**"، (ط1)، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
- عبد الفضيل، محمود،(1981)، "**النفط والوحدة العربية**"، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عتوم، راضي، (1988)، **"دور قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الأردني (72-1985)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الفرجاني، نادر،(1988)، **"سعياً وراء الرزق"**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- صندوق النقد العربي،(2005)، "**التقرير الإقتصادي العربي الموحّد**"، الفصل العاشر: تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية .

- قموه، جميل،(1992)،" الإستثمار في الأردن"، واقع وتطلعات، **مجلة العمل**، العددان (59 و60).
- خليل ، سامي، (1980)، **"مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الثانية"**، الكويت، مؤسسة الصباح.

❖ ثانياً : المراجع الاجنبية:

- Adams, RH. Jr., and Cuecuecha, A. (2010). **Remittances, household expenditure and investment in Guatemala.**World Development, 20 (10):1626–1641
- Agresti A. (1990), "**Categorical Data Analysis**", John Wiley and Sons, New York.
- Ben MIM. S and Ben ALI, M.S. (2012), **"Through Which Channels Can Remittances Spur Economic Growth in MENA Countries?"**, International Journal of Economic Perspectives, Volume 6, Issue 3, 279-294.
- Bald΄e, Y΄ero (2011) **"The Impact of Remittances and Foreign Aid on Savings/Investment in Sub-Saharan Africa"**, African Development Review, Vol. 23, No. 2, 2011, 247–262.
- Bjuggren, P., Dzansi, J., & Shukur, G. (2010). **"Remittances and investment. In CESIS electronic"**, working paper series, paper no. 216
- Barajas, A., Gapen, M.T., Chami, R., Montiel, P., and Fullenkamp, C. (2009), **"Do workers' remittances promote economic growth?"** IMF Stuff Paper, 52(1), 55-82.
- Conway, D., Cohen, J. H. (1998),**"Consequences of migration and remittances for Mexican transnational communities"**, Economic Geography, Vol. 74, No. 1, pp. 26–44.
- De Haas, H. (2007a),**"Migration and Development a Theoretical Perspective. Center On Migration"**, Citizen And Development Working Paper No. 29
- Eayissa, B. and Nsiah, C (2010) **"THE IMPACT OE REMITTANCES ON ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT IN AERICA"**, THE AMERICAN ECONOMIST, Vol. 55, No. 2.
- Engle R.F. and C.W.J. Granger (1987),**"Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing"**, Econometrica, Vol: 55, pp. 251-276.
- Giuliano, P., & Ruiz-Arranz, M. (2009)."Remittances, financial development, and growth". **Journal of Development Economics**, 90, 144–152.

- Giuliano, P., Ruiz-Arranz, M. (2005), **"Remittances, Financial Development and Growth"**, IMF Working Papers.
- Gujurati, Damondar N. (1995), **Basic Economitrics**, 3rd ed. McGraw-Hill Inc. International Edition.
- International Organization for Migration (2015), **NATIONAL POLICY on LABOUR MIGRATION 2014,** working paper, FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA.
- ÎNCALŢĂRĂU, C and MAHA, L-G.,(2012) **"The impact of remittances on consumption and investment in Romania"** EASTERN JOURNAL OF EUROPEAN STUDIES, Volume 3, Issue 2, December 2012,61.
- International Monetary Fund (2009), **The Balance of Payments Manual**, 6th edition.
- Jouini, J., (2014) "Economic growth and remittances in Tunisia: Bi-directional causal links", **Journal of Policy Modeling**, No. of Pages 19.
- Johansen, S. (1995), Estimation and Hypothesis testing of Cointegration Vector Auto Regressive Models, **Econometrica**, 59(6):1551-1580.
- Karagöz, K. (2009), "WORKERS' REMITTANCES AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM TURKEY", **Journal of Yasar University**, 4(13), 1891-1908.
- Lartey, E, K.K., (2011), "Remittances, investment and growth in sub-Saharan Africa"**, The Journal of International Trade & Economic Development**, 2013, Vol. 22, No. 7, 1038–1058.
- Nyamongo, E, M., Misati, R.N, Kipyegon, L. and Ndirangu, L., (2012), "Remittances, financial developent and economic growth in Africa", **Journal of Economics and Business,** 64 (2012) 240– 260.
- OLUBIYI, E, A, (2013) **"WORKERS' REMITTANCES, GOVERNANCE INSTITUTION AND PRIVATE INVESTMENT IN NIGERIA"** The Review of Finance and Banking, Volum e 05, Issue 1, Year 2013, Pages 063-081.
- Polit D. (1996) **"Data Analysis and Statistics for Nursing Research"**, Appleton & Lange,Stamford, Connecticut.
- Ruiz, I and Vargas-Silva, C (2009), "To send, or not to send: That is the Question. A Review of the Literature on Workers' Remittances", **Journal of Business Strategies**, Volume 26, Number 1

- Ratha. D, (2005),"**Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance**" (2005). Economics Seminar Series.Paper 9
- Senbeta, A. (2013), **"Remittances and the sources of growth"**, Applied Economics Letters, 20, 572–580.
- Taylor, J. E. (2006), **International Migration and Economic Development**, United Nations Paper presented at the International Symposium on International Migration and Development International Migration and Economic Development.
- United Nations Research Institute For Social Development (2007), **"Social Policy and Development Program"**, paper Number 34.
- The World Bank. (2015),**"Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook"** ,working paper.
- The World Bank. (2014),**"Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook"**, working paper.
- The World Bank (2015), **"Jordan Economic Monitor: Persisting Forward Despite Challenges"**, working Paper.

❖ ثالثاً: المواقع الإلكترونية :

- موقع البنك المركزي الأردني: **www.cbj.gov.jo**
- موقع البنك الدولي: **www.worldbank.org**
- موقع صندوق النقد الدولي: **www.imf.org**
- موقع دائرة الاحصاءات العامة: **www.dos.gov.jo**
- موقع نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين: **www.jcca.org.jo**

THE IMPACT OF JORDANIAN WORKERS' REMITTANCES ON INVESTMENT IN JORDAN

By

Omar Hamid Al Qudah

Supervisor

Dr. Alaaeddin Al Tarawneh

ABSTRACT

The study aims to describe and analyze the variables remittances, investment, construction credit, and explain the impact of Jordanian workers' remittances on investment in Jordan. The methodologies adopted in this study are mainly based on cointegration analysis, using annual data for the period (1976-2014). In order to investigate the impact of macroeconomic variables, the current study employs cointegration tests by Johansen tests, and estimates both long-run effects and short-run dynamics using the error correction model, and the vector error correction model (VECM) approach.

The empirical results show that the most of the variables under investigation are non-stationary at their levels, and they become stationarity at their first differences, therefore, they are integrated of the same order I(1). The cointegration results indicate that there are two integration equations, and they indicate stable long-run equilibrium relationships among investment and other macroeconomic variables where is the speed of adjustment coefficient is significant with the anticipated negative sign. and there is no long-run equilibrium relationships among remittances and other macroeconomic variables, where is the speed of adjustment coefficient is nonsignificant with the anticipated negative sign.